

نموذج المشروع النهائي 2

تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة لضمان
الاستدامة المالية والاجتماعية بالمملكة

اسم الطالب/

عبدالرحمن فرحان الحربي

232002173

إشراف

د. عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

العام الدراسي/

2026 – 1447

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِهْدَاء

إلى المعرفة التي قادت هذا الجهد خطوةً بعد خطوة،

وإلى كل تجربة علمية علّمتني أن التساؤل أساس الفهم،

وأن البحث الحقيقي لا يكتمل إلا بالتحليل والنقد والتأمل،

أهدي هذه الصفحات،

تقديرًا لقيمة العلم، وإيمانًا بدوره في خدمة الإنسان والمجتمع.

شكر وتقدير

ليس بعد التمام أجمل من الحمد، فالحمد لله والشكر له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وكما ينبغي لجزيل فضله وعظيم إحسانه على ما أنعم به على من إتمام هذا البحث.

ثم أنه لا يسعني الا أن أشيد بالفضل وأقر بالمعروف لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث.

كل الشكر للجهات التي دعمتني وساعدتني وخصتني بالتوجيه والتصويب لإتمام بحثي على الوجه الصحيح.

كما أتقدم بالشكر لمن كان لتوجيهاتهم الدور الكبير في إنجاز هذا المشروع وكل من مد لي يد العون من قريب وبعيد ولو بدعوة بظهر الغيب، بارك الله فيهم جميعاً وجزاهم الله عني الجزاء الأوفى وأسأل الله أن ينفع بهذا البحث على قدر العناء فيه وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم إنه على ذلك لقادر.

المستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها المختلفة، وهي: البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد الإداري/المؤسسي، والبعد التنموي، في تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة في المملكة العربية السعودية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، كما تم استخدام الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من أفراد العينة. وتمثل مجتمع الدراسة في الأسر المستفيدة من مشاريع دعم الزكاة، وقد بلغ الحد الأدنى المطلوب للعينة 384 مفردة. وتحسباً لعدم الاستجابة، وزعت 450 استبانة، واستردت 421 استبانة، واستبعدت 37 استبانة لعدم اكتمالها أو لوجود أنماط إجابة غير منطقية، ليصبح العدد النهائي للاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي 384 استبانة بنسبة استجابة فعلية بلغت 85.3%. وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة جاء مرتفعاً، كما أن مستوى الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر جاء مرتفعاً كذلك. وبينت النتائج وجود أثر ذي دلالة إحصائية لأبعاد تطوير مشاريع الدعم مجتمعة على تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية، مع بروز البعدين الاقتصادي والتنموي باعتبارهما الأكثر تأثيراً. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في المشاريع الإنتاجية، وتعزيز برامج التدريب والتأهيل، وتطوير نظم المتابعة والتقييم، وزيادة التنسيق بين الجهات المعنية، والانتقال من الدعم الإغاثي المؤقت إلى التمكين التنموي المستدام.

الكلمات المفتاحية: الزكاة، دعم الأسر المستفيدة، الاستدامة المالية، الاستدامة الاجتماعية، البعد التنموي، المملكة العربية السعودية.

قائمة المحتويات

أ.....	بسم الله الرحمن الرحيم
ب.....	الإهداء
ج.....	الشكر والتقدير
د.....	المستخلص
ه.....	قائمة المحتويات
ح.....	قائمة الجداول
ي.....	قائمة الأشكال
1.....	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
2.....	1.1 المقدمة:
3.....	2.1 مشكلة الدراسة
3.....	فجوات على المستوى النظري
4.....	فجوات على المستوى التطبيقي
4.....	3.1 أهمية الدراسة
5.....	على المستوى النظري:
5.....	على المستوى التطبيقي:
5.....	4.1 أسئلة الدراسة
6.....	5.1 أهداف الدراسة
7.....	6.1 فرضيات الدراسة
8.....	7.1 نموذج الدراسة
9.....	8.1 منهجية الدراسة
10.....	9.1 الدراسة الميدانية
11.....	10.1 مخطط المشروع المقترح
13.....	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة
14.....	1.2 المقدمة:
15.....	2.2 المتغير المستقل
15.....	1.2.2 تمهيد
16.....	2.2.2 مفهوم تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

3.2.2	أهمية تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة	18
4.2.2	أهداف تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة	20
5.2.2	أبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة	21
6.2.2	استراتيجيات تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة	28
7.2.2	الدراسات السابقة المتعلقة بتطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة	30
3.2	المتغير التابع	32
1.3.2	تمهيد	32
2.3.2	مفهوم الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر	33
3.3.2	أهمية الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر	35
4.3.2	أهداف الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر	36
5.3.2	أبعاد الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر	38
6.3.2	مؤشرات قياس الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر	41
7.3.2	الدراسات السابقة المتعلقة بالاستدامة المالية والاجتماعية للأسر	42
4.2	العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع	45
5.2	الخاتمة	48
	الفصل الثالث: منهجية الدراسة	51
1.3	المقدمة	52
2.3	التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث	52
	أولاً: المتغير المستقل — تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة	52
	ثانياً: المتغير التابع — الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر	54
3.3	تصميم البحث (بصلة البحثي)	54
4.3	مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات	56
		57
5.3	طريقة جمع البيانات	58
6.3	أنواع البيانات	59
7.3	إجراءات التحليل الإحصائي	60
8.3	الخاتمة	62
	الفصل الرابع: التحليل الإحصائي ومناقشة النتائج	64

1.4	المقدمة	65
2.4	توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)	65
3.4	اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات	69
4.4	الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث)	71
5.4	اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج	77
6.4	الخاتمة	81
1.5	حدود الدراسة والدراسات المستقبلية	82
	الفصل الخامس: حدود البحث والتوصيات والاستنتاجات	82
2.5	توصيات الدراسة	83
3.5	الخاتمة	84
86	ABSTRACT	
87	قائمة المراجع	
87	المراجع العربية	
89	المراجع الأجنبية	
92	الملاحق	
93	استمارة استبيان	

قائمة الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
66	جدول (1): توزيع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل	1.
66	جدول (2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس	2.
67	جدول (3): توزيع أفراد العينة حسب العمر	3.
67	جدول (4): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	4.
68	جدول (5): توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	5.
68	جدول (6): توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة	6.
69	جدول (7): توزيع أفراد العينة حسب مدة الاستفادة من برامج دعم الزكاة	7.
70	جدول (8): معاملات ارتباط فقرات المحاور بالدرجة الكلية	8.
70	جدول (9): نتائج معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة	9.
71	جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الاقتصادي	10.
72	جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الاجتماعي	11.
72	جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الإداري/المؤسسي	12.

رقم الصفحة	اسم الجدول	رقم الجدول
73	جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد التنموي	13.
74	جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المتغير المستقل ككل	14.
75	جدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستدامة المالية	15.
75	جدول (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستدامة الاجتماعية	16.
76	جدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع ككل	17.
77	جدول (18): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة على الاستدامة المالية والاجتماعية	18.
78	جدول (19): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد الاقتصادي على الاستدامة المالية والاجتماعية	19.
79	جدول (20): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد الاجتماعي على الاستدامة المالية والاجتماعية	20.
80	جدول (21): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد الإداري/المؤسسي على الاستدامة المالية والاجتماعية	21.
80	جدول (22): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد التنموي على الاستدامة المالية والاجتماعية	22.

قائمة الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	رقم الشكل
9	الشكل رقم (1) نموذج الدراسة	.1

الفصل الأول:
الإطار العام
للدراسة

1.1 المقدمة:

تُعد الزكاة من أهم أدوات العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، إذ تمثل نظامًا ماليًا ربايًا يهدف إلى تحقيق التكافل الاجتماعي، والحد من الفقر، وتوزيع الثروة بشكل عادل بين فئات المجتمع. ومنذ فجر الإسلام، شكّلت الزكاة الركيزة الأساسية لبناء مجتمع متوازن اقتصاديًا واجتماعيًا، يسعى إلى تمكين الفئات الضعيفة وتحقيق التنمية المستدامة في إطار من القيم الدينية والإنسانية (Machado, Bilo & Beazley, 2018).

وفي ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة العربية السعودية ضمن رؤية المملكة 2030، برزت الحاجة إلى تطوير أنماط مبتكرة من إدارة وتوظيف أموال الزكاة، بحيث تنتقل من الدور الإغاثي إلى الدور التنموي المستدام. فقد تبنت الدولة سياسات طموحة لتعزيز الشمول المالي والتمكين الاجتماعي، بهدف بناء مجتمع منتج ومكتفٍ ذاتيًا، وتخفيف الاعتماد على الإعانات المباشرة، ويأتي دعم الأسر المستفيدة من الزكاة في هذا السياق كأحد أبرز المحاور التي تسعى لتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر محدودة الدخل، بما يسهم في خفض معدلات الفقر، وتحفيز المشاركة الاقتصادية (Alqahtani & Hamdan, 2024).

تشير الدراسات المحلية إلى أن برامج الزكاة في المملكة حققت أثرًا إيجابيًا في تحسين المستوى المعيشي للأسر المستفيدة، إلا أن معظمها ما زال يعتمد على نمط الدعم المالي المباشر، دون توجيه كافٍ نحو بناء القدرات أو إنشاء مشاريع إنتاجية مستدامة (الشمري، 2020)، وهذا ما يفتح المجال نحو تطوير سياسات جديدة تركز على التحول من "الرعاية" إلى "التمكين"، من خلال مشاريع استثمارية صغيرة تمول من أموال الزكاة، وتُدار بالشراكة بين الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني (الغامدي، 2022).

وانطلاقًا من هذا السياق، تبرز أهمية البحث في كيفية تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية، إذ يمثل ذلك خطوة

نوعية نحو بناء نموذج سعودي رائد في مجال التنمية القائمة على الزكاة، ويُتوقع أن تسهم هذه المشاريع في تمكين الأسر من الاعتماد على الذات، وزيادة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية، وتعزيز التكافل المجتمعي. وبذلك، يتحقق التكامل بين المقاصد الشرعية للزكاة وأهداف التنمية المستدامة الوطنية .

2.1 مشكلة الدراسة

تُعد الزكاة إحدى الركائز الأساسية في النظام المالي والاجتماعي الإسلامي، لما لها من دور محوري في معالجة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، غير أن الممارسة الفعلية في كثير من الدول الإسلامية، ومنها المملكة العربية السعودية، ما زالت تتركز في الجانب الإغاثي القصير المدى أكثر من الجانب التنموي المستدام، فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الجهات الرسمية ومؤسسات الزكاة والجمعيات الخيرية في دعم الأسر المستفيدة، إلا أن واقع تلك الأسر يُظهر استمرار اعتمادها على المساعدات المالية المباشرة دون تحقيق تحول فعلي نحو التمكين الاقتصادي الذاتي أو تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية المنشودة (الشمري، 2020؛ الغامدي، 2022)، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في وجود فجوة بين الدور المتوقع للزكاة كأداة تنموية، وبين الدور القائم في الواقع العملي.

فجوات على المستوى النظري

تُظهر المراجعة النظرية للأدبيات أن معظم الدراسات السابقة ركزت على أثر الزكاة في تحسين مستويات المعيشة أو الحد من الفقر دون التعمق في نموذج الزكاة التنموي القائم على الاستثمار في قدرات الأسر (Gallien et al., 2024)، كما أن البحوث القليلة التي تناولت الزكاة كأداة للتمكين الاقتصادي لم تُقدّم إطاراً متكاملًا يربط بين تمويل الزكاة ومشاريع التنمية الاجتماعية المستدامة داخل سياق الاقتصاد السعودي. إضافة إلى ذلك، يلاحظ ضعف التكامل بين النظريات الحديثة في الاستدامة الاجتماعية والشمول المالي وبين المفاهيم الشرعية والتنموية للزكاة (Osabohien et al., 2025)، وهذه الفجوات النظرية تبين الحاجة إلى

بناء تصور علمي يربط بين وظيفة الزكاة كأداة تمويل اجتماعي وبين دورها في تعزيز الاستدامة الأسرية والاقتصادية ضمن إطار تنموي حديث ومتسق مع رؤية المملكة 2030...

فجوات على المستوى التطبيقي

أما على الصعيد التطبيقي، فبرغم تعدد المبادرات والبرامج التي تنفذها الهيئة العامة للزكاة والجهات الخيرية لدعم الأسر المحتاجة، إلا أن أغلب هذه البرامج ما زال يركز على المساعدات النقدية الدورية، دون وجود آليات كافية لتحويل هذه المساعدات إلى مشاريع إنتاجية ذات عائد مستدام (الشمري، 2020؛ الغامدي، 2022). كما تقتصر أغلب البرامج إلى نظم متابعة وتقييم لقياس الأثر التنموي طويل المدى على الأسر المستفيدة، سواء من حيث رفع مستوى الدخل أو تحقيق الاكتفاء الذاتي، كذلك يلاحظ محدودية التنسيق بين مؤسسات الزكاة، والجهات الداعمة للتمويل الصغير، وبرامج التدريب والتمكين، ما يقلل من فاعلية الجهود التكاملية في تحقيق التنمية الشاملة للأسر محدودة الدخل (Machado et al., 2018)، تظهر فجوة تطبيقية واضحة تتعلق بكيفية تصميم وتنفيذ مشاريع زكوية تنموية تضمن الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة في المملكة..

وبناءً على ما سبق، تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس الآتي: ما سبل تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بما يضمن تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية؟

3.1 أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول أحد المسارات التنموية الحيوية في المملكة العربية السعودية، وهو تحويل الزكاة من أداة إغاثية إلى أداة تمكينية مستدامة تعزز من قدرة الأسر محدودة الدخل على تحقيق الاكتفاء الذاتي والمشاركة في التنمية الوطنية، فمع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية، برزت الحاجة إلى إيجاد مقاربات علمية جديدة تُعيد توظيف أموال الزكاة في مشاريع إنتاجية وتنموية تحقق الأثر المزدوج: الاستدامة المالية للأسر والاستقرار الاجتماعي للمجتمع.

على المستوى النظري:

- توضح الدور التنموي للزكاة بوصفها أداة للتمكين الاقتصادي والاستدامة الاجتماعية وليس مجرد وسيلة إعانة مؤقتة.
- تسهم في توسيع الإطار المفاهيمي للزكاة عبر دمجها مع مفاهيم التنمية المستدامة والشمول المالي والتمكين الأسري.
- تقدم نموذجًا نظريًا جديدًا لتفعيل مشاريع الزكاة بما يتوافق مع توجهات رؤية المملكة 2030.
- ترفد الأدبيات العلمية بدراسة معاصرة تربط بين الزكاة والاقتصاد الاجتماعي التضامني.
- تمثل مرجعًا علميًا للباحثين في مجالات الاقتصاد الإسلامي والتنمية الاجتماعية والتمكين الأسري.

على المستوى التطبيقي:

- تساعد الجهات الزكوية والخيرية في تصميم برامج تنموية مستدامة للأسر المستفيدة.
- تدعم تحويل المستفيدين من الزكاة إلى أسر منتجة من خلال مشاريع صغيرة مدعومة.
- تسهم في تحسين آليات إدارة وتقييم برامج الزكاة لقياس أثرها الاقتصادي والاجتماعي.
- تعزز التكامل بين الهيئة العامة للزكاة وبرامج التمويل الصغير والتدريب المهني والتمكين الأسري.
- تقدم توصيات عملية لتطوير سياسات وطنية تحقق الاستدامة المالية والاجتماعية للفئات محدودة الدخل..

4.1 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس للدراسة: ما أثر تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة، بأبعادها (الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري/المؤسسي، والتنموي)، على تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة في المملكة العربية السعودية؟

الأسئلة الفرعية

1. ما أثر البعد الاقتصادي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة في تعزيز مصادر الدخل وتحقيق الاستقلال المالي للأسر؟
2. ما أثر البعد الاجتماعي لمشاريع الدعم في تحسين جودة الحياة، وتنمية رأس المال الاجتماعي، وتعزيز الاندماج المجتمعي للأسر المستفيدة؟
3. ما أثر البعد الإداري/المؤسسي (كالشفافية، الحوكمة، جودة الخدمات، وكفاءة التوزيع) على فعالية مشاريع الزكاة في خدمة الأسر وتحقيق أثر مستدام؟
4. ما أثر البعد التنموي للمشاريع الزكوية في تمكين الأسر من التحول من الاعتماد على المساعدات المباشرة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي عبر التدريب والدعم الإنتاجي؟
5. إلى أي مدى يسهم التكامل بين أبعاد تطوير مشاريع الدعم في تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية بصورة شمولية لدى الأسر المستفيدة؟
6. ما أبرز التحديات والفجوات التي تواجه مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة، وكيف تؤثر هذه التحديات في مستوى قدرتها على تحقيق أهدافها التنموية؟

5.1 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد الإداري/المؤسسي، والبعد التنموي) على تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر بالمملكة العربية السعودية، وذلك من خلال استقصاء مستوى كفاءة هذه المشاريع، وفعالية آليات تنفيذها، وقدرتها على التحول من الرعاية إلى التمكين التنموي طويل المدى.

الأهداف الفرعية

1. تحديد أثر البعد الاقتصادي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة على قدرتها على تحقيق مصادر دخل مستقرة، وقياس مستوى التحسن في مؤشرات الأمن المالي والاستقلال الاقتصادي لدى الأسر.

2. تحليل أثر البعد الاجتماعي لمشاريع الدعم على تعزيز جودة الحياة، وبناء رأس المال الاجتماعي، وتنمية مهارات الاندماج المجتمعي لدى الأسر المستفيدة.
3. تقويم أثر البعد الإداري/المؤسسي للبرامج الزكوية (كالشفافية، الحوكمة، كفاءة التوزيع، ونوعية الخدمات) في تحسين فعالية الدعم وضمان وصوله للأسر الأكثر احتياجاً بطريقة مستدامة.
4. دراسة أثر البعد التنموي للمشاريع على انتقال الأسر من تلقي المساعدة المباشرة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي عبر برامج التدريب، والتمكين المهني، ودعم المبادرات الإنتاجية الصغيرة.
5. تقديم نموذج عملي يوضح دور تطوير مشاريع الزكاة في تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، خصوصاً في مجالات التمكين الاجتماعي، تخفيض معدلات الفقر، وتعزيز المسؤولية التنموية.

6.1 فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها (الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري/المؤسسي، والتنموي) وبين تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة في المملكة العربية السعودية.

الفرضيات الفرعية:

1. الفرضية الأولى: (H1) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الاقتصادي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة وبين تحقيق الاستدامة المالية للأسر المستفيدة.
2. الفرضية الثانية: (H2) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الاجتماعي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة وبين تحقيق الاستدامة الاجتماعية للأسر المستفيدة.
3. الفرضية الثالثة: (H3) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد الإداري/المؤسسي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة وبين فاعلية تلك المشاريع في تحقيق أهدافها التنموية.

4. الفرضية الرابعة: (H4) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البعد التنموي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة وبين قدرتها على تمكين الأسر من الانتقال من الاعتماد إلى الإنتاج والاستقلال المالي.

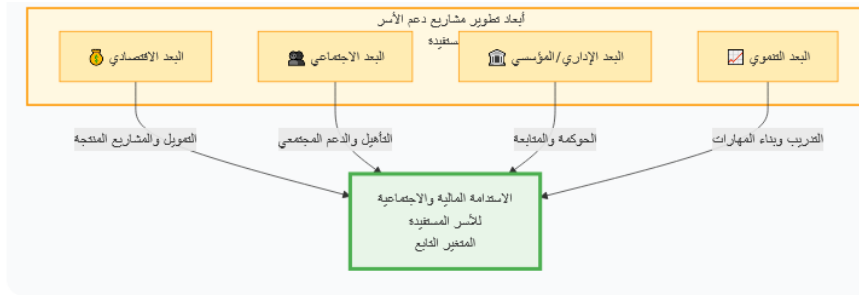
7.1 نموذج الدراسة

يعتمد النموذج المفاهيمي للدراسة على تحليل أثر أبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بوصفها متغيرات مستقلة على الاستدامة المالية والاجتماعية بوصفها المتغير التابع. ويرتكز النموذج على إطار نظري يعتبر أن فعالية برامج الزكاة لا تتحقق فقط من خلال الدعم المباشر، بل عبر منظومة متكاملة تشمل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتمكينية.

أولاً: المتغيرات المستقلة (أبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة)

1. البعد الاقتصادي يشمل تحسين الدخل، دعم المشاريع الصغيرة، توفير أدوات الإنتاج، وبرامج التمويل.
2. البعد الاجتماعي يتضمن جودة الحياة، بناء رأس المال الاجتماعي، الدعم المجتمعي، وبرامج تنمية المهارات الأسرية.
3. البعد الإداري/المؤسسي يشمل الحوكمة، جودة الخدمات، آليات التوزيع، كفاءة المتابعة، والشفافية.
4. البعد التنموي يتضمن التدريب، التمكين المهني، الإرشاد، وبرامج تحويل الأسر من الرعاية إلى الإنتاج.

ثانياً: المتغير التابع : الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة من الزكاة



الشكل رقم (1) نموذج الدراسة

8.1 منهجية الدراسة

ستعتمد الدراسة منهجاً وصفيّاً تحليلياً يُمكن من تناول الظاهرة المدروسة بصورة منهجية، حيث سيتم في المرحلة المقبلة تحديد أبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بدقة، وصياغة إطار نظري شامل يستند إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة ذات الصلة. وسيتم في هذه المرحلة تصميم الأداة البحثية المناسبة، غالباً استبانة مقننة، تتضمن مؤشرات قابلة للقياس تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنموية للمشاريع، إضافة إلى مؤشرات تقيس مستويات الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر. كما سيتم العمل على التحقق من صدق الأداة وثباتها قبل تطبيقها ميدانياً.

وفي الخطوة اللاحقة، ستُجرى عملية جمع البيانات من عينة ممثلة من الأسر المستفيدة من مشاريع الزكاة، مع مراعاة التنوع الجغرافي والديموغرافي لضمان شمول النتائج ودقتها. وسيُعتمد في تحليل البيانات على الأساليب الإحصائية المناسبة، مثل التحليل الوصفي، الانحدار المتعدد، ومعاملات الارتباط، بهدف اختبار الفرضيات واستخلاص العلاقات بين المتغيرات. كما ستُفسّر النتائج في ضوء الأدبيات النظرية والإطار المفاهيمي للدراسة، ليتم في نهاية العمل البحثي تقديم استنتاجات واضحة وتوصيات عملية تسهم في تطوير مشاريع الزكاة وتعزيز أثرها في تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر.

9.1 الدراسة الميدانية

تمثل منطقة التطبيق إحدى البيئات الاجتماعية التي تتسم بدرجة واضحة من التنوع السكاني وتباين الخصائص الديموغرافية، حيث تضم تجمعات حضرية تتجاور فيها الأحياء الحديثة مع الأحياء التقليدية، الأمر الذي يعكس طبيعة المجتمع المحلي وتركيبته. وتُعد هذه البيئة مثلاً لامتزاج الأنماط المعيشية المختلفة، بما يمنح الدراسة مجالاً في فهم احتياجات الأسر المستفيدة من مشاريع الدعم الزكوي في سياقات متباينة من حيث المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

وتتصف المنطقة بوجود منظومة مؤسسات خيرية وزكوية فاعلة تقدم دعماً منتظماً للأسر المحتاجة، وتعمل في إطار تنظيمي يتسم بالهيكلية والحوكمة. كما تتميز هذه المؤسسات بشبكة علاقات واسعة مع الجهات الحكومية والقطاع غير الربحي، مما يعزز قدرتها على الوصول إلى الأسر وتقديم الخدمات بشكل منسق. ويتيح وجود هذه المنظمات بيئة مناسبة لرصد كيفية انعكاس جهودها على واقع الأسر المستفيدة.

ويُلاحظ في مكان الدراسة تفاوت في مستويات التنمية بين الأحياء، إذ توجد مناطق تشهد حركة اقتصادية وتجارية نشطة، في مقابل مناطق أخرى يغلب عليها الطابع السكني البسيط ويستقر فيها عدد من الأسر من ذوي الدخل المحدود. هذا التفاوت يعكس دينامية اجتماعية واقتصادية يمكن أن تُظهر اختلافاً في أثر مشاريع الدعم بين الأسر وفق موقعها الجغرافي وظروفها الحياتية.

وتتميز البيئة أيضاً بتعدد الأنشطة المهنية والمشاريع الصغيرة التي تنتشر بين أفراد المجتمع، بما في ذلك الحرف المنزلية، والأنشطة التجارية متناهية الصغر، والمبادرات الأسرية الإنتاجية. ويسهم هذا التنوع في تكوين صورة واضحة عن مدى استعداد الأسر للدخول في مسارات الاستدامة الاقتصادية، ومدى توافق البيئة المحلية مع تنفيذ مشاريع تمكين وتنمية تعتمد على مهارات المجتمع وموارده المتاحة.

10.1 مخطط المشروع المقترح

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1. مقدمة الدراسة
2. مشكلة الدراسة
3. أسئلة الدراسة
4. أهداف الدراسة
5. أهمية الدراسة
6. فرضيات الدراسة
7. نموذج الدراسة المفاهيمي
8. منهجية الدراسة

الفصل الثاني: الإطار النظري

المبحث الأول: المتغير المستقل – تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة ويتضمن تناولاً علمياً شاملاً لأبعاد المتغير المستقل، مثل:

- البعد الاقتصادي
- البعد الاجتماعي
- البعد الإداري/المؤسسي
- البعد التنموي
- إضافة إلى الأسس النظرية، الأدبيات ذات الصلة، التجارب الدولية والمحلية، وأبرز التحديات المرتبطة بتطوير المشاريع الزكوية.

المبحث الثاني: المتغير التابع – الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

□ ويتضمن توضيح المفهوم والأبعاد النظرية للاستدامة المالية والاجتماعية، وعرض نماذج التمكين الاقتصادي والاجتماعي، وعوامل الاستقرار المالي وجودة الحياة، وأدوار البرامج الاجتماعية في تحقيق الاستدامة لدى الأسر المستفيدة.

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية

- وصف مجتمع الدراسة وعينتها
- أداة الدراسة (الاستبانة أو غيرها) ووصف بنودها
- صدق وثبات الأداة
- أساليب المعالجة الإحصائية
- عرض النتائج الميدانية وتحليلها في ضوء الإطار النظري

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

1. النتائج الرئيسة المرتبطة بالفرضيات
2. مناقشة النتائج وربطها بالإطار النظري والأدبيات السابقة
3. توصيات عملية لتطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة
4. اقتراحات لدراسات مستقبلية

الفصل الثاني:
الإطار النظري
والفواست السابقة

1.2 المقدمة:

يُعد موضوع تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة من الموضوعات الحيوية التي تحظى باهتمام متزايد في المملكة العربية السعودية، خاصة في ظل التوجهات الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 التي تركز على تحقيق التنمية المستدامة والرفاه الاجتماعي لجميع فئات المجتمع. تمثل الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة وأداة اقتصادية واجتماعية فاعلة في معالجة قضايا الفقر والحاجة، وتوفير الحماية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع. ومع التطورات المتسارعة في أساليب إدارة وتوزيع الزكاة، برزت الحاجة إلى تطوير مشاريع متكاملة تستهدف الأسر المستفيدة بطريقة تضمن تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية على المدى البعيد، وليس مجرد تقديم المساعدات المؤقتة التي قد لا تحدث تغييراً جذرياً في أوضاع هذه الأسر.

إن الانتقال من نموذج المساعدات المباشرة والإغاثية إلى نموذج التمكين والتنمية المستدامة يمثل نقلة نوعية في فلسفة العمل الزكوي والخيري، حيث أصبح التركيز منصّباً على بناء القدرات وتطوير المهارات وخلق فرص عمل مستدامة للأسر المحتاجة بدلاً من الاكتفاء بالدعم المالي المباشر الذي قد ينتهي أثره بمجرد استهلاكه. هذا التحول يتطلب فهماً عميقاً لطبيعة المشاريع التطويرية التي يمكن أن تحدث فرقاً حقيقياً في حياة الأسر المستفيدة، وكذلك إدراك الأبعاد المتعددة لهذه المشاريع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو إدارية أو تنموية.

تأتي أهمية هذا الإطار النظري من كونه يسلط الضوء على العلاقة المتداخلة بين تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها المختلفة وبين تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية لهذه الأسر. فالبعد الاقتصادي يركز على تمكين الأسر اقتصادياً من خلال توفير مصادر دخل ثابتة ومستدامة، بينما يهتم البعد الاجتماعي بتحسين المكانة الاجتماعية للأسر وتعزيز تماسكها وقدرتها على المشاركة الفاعلة في المجتمع. أما البعد الإداري والمؤسسي فيتعلق بكفاءة وفاعلية إدارة هذه المشاريع وحوكمتها، في حين يركز البعد التنموي على تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة على مستوى الأسرة والمجتمع.

ومن جانب آخر، فإن مفهوم الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر يمثل الهدف النهائي الذي تسعى إليه كافة جهود التطوير والتمكين، حيث تعني الاستدامة المالية قدرة الأسرة على تحقيق دخل مستمر ومستقر يكفي لتلبية احتياجاتها الأساسية والمستقبلية دون الحاجة إلى الاعتماد على المساعدات الخارجية، بينما تشير الاستدامة الاجتماعية إلى قدرة الأسرة على الحفاظ على تماسكها الاجتماعي وتحسين نوعية حياة أفرادها والمساهمة في التنمية المجتمعية. وبذلك، يصبح الفهم العميق لكلا المتغيرين - المستقل والتابع - وطبيعة العلاقة بينهما أمراً ضرورياً لتصميم سياسات وبرامج فاعلة تحقق الأهداف المرجوة.

يهدف هذا الإطار النظري إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول المتغيرات الأساسية للدراسة، من خلال استعراض الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات العلاقة، مع التركيز على السياق السعودي الذي يتميز بخصوصية ثقافية ودينية واقتصادية واجتماعية تجعل من دراسة هذا الموضوع ذات أهمية خاصة. كما يسعى هذا الإطار إلى بناء قاعدة معرفية صلبة تساعد في فهم الظاهرة محل الدراسة وتمهد الطريق للدراسة الميدانية والتحليل الإحصائي اللاحق.

2.2 المتغير المستقل

1.2.2 تمهيد

تُعتبر الزكاة من أهم أدوات الحماية الاجتماعية والتكافل في المجتمعات الإسلامية، وقد شهدت آليات صرفها وإدارتها تطوراً كبيراً على مر العصور، حيث انتقلت من الصرف الفردي التقليدي إلى الأنظمة المؤسسية المنظمة التي تعتمد على معايير محددة وآليات حوكمة واضحة. في المملكة العربية السعودية، تحظى الزكاة بمكانة خاصة نظراً للطبيعة الإسلامية للدولة والتزام المجتمع السعودي بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، مما جعل من مؤسسات الزكاة والعمل الخيري قطاعاً حيوياً يساهم بفاعلية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية (Sawmar & Mohammad, 2019).

مع تزايد التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه بعض الأسر في المملكة، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في أساليب استخدام أموال الزكاة بطريقة تضمن التأثير الأعمق والأطول أمداً على حياة المستفيدين. وهنا ظهر مفهوم "تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة" كنموذج متطور يتجاوز الصدقات التقليدية والمساعدات الآنية إلى إقامة مشاريع تنموية متكاملة تستهدف تمكين الأسر اقتصادياً واجتماعياً ومؤسسياً وتنموياً (Machado et al., 2018). هذا التوجه يتماشى مع الاتجاهات العالمية في مجال التنمية المستدامة التي تؤكد على أهمية بناء القدرات الذاتية للأفراد والأسر بدلاً من الاعتماد على المساعدات المؤقتة.

إن تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة لا يقتصر على توفير الموارد المالية فقط، بل يشمل منظومة متكاملة من البرامج والخدمات التي تستهدف تحسين الأوضاع المعيشية للأسر من خلال عدة محاور رئيسية. فالبعد الاقتصادي يركز على توفير فرص الدخل المستدام من خلال إنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة أو تقديم التدريب المهني الذي يؤهل أفراد الأسر للدخول إلى سوق العمل. أما البعد الاجتماعي فيهتم بتحسين المكانة الاجتماعية للأسر وتعزيز التماسك الأسري والاندماج المجتمعي. والبعد الإداري والمؤسسي يضمن أن تكون هذه المشاريع محكومة بمعايير مهنية عالية من الشفافية والمساءلة والكفاءة. بينما يسعى البعد التنموي إلى تحقيق تأثير شامل على مستوى تنمية الموارد البشرية وتحسين نوعية الحياة (Alqahtani & Hamdan, 2024).

تمثل المملكة العربية السعودية نموذجاً متميزاً في هذا المجال، حيث تعمل العديد من المؤسسات الحكومية والجمعيات الخيرية على تطوير برامج مبتكرة لدعم الأسر المحتاجة، وذلك في إطار رؤية المملكة 2030 التي تهدف إلى تعزيز القطاع غير الربحي وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. ومن أبرز هذه المبادرات برامج التمكين الاقتصادي للأسر المنتجة، وبرامج التدريب والتأهيل المهني، وبرامج دعم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، بالإضافة إلى برامج التمكين الاجتماعي التي تستهدف تحسين الظروف الاجتماعية للأسر المستفيدة (الصبيحي، 2025).

2.2.2 مفهوم تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

يُعرّف مفهوم تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأنه عملية منهجية ومنظمة تهدف إلى تصميم وتنفيذ وإدارة مجموعة من البرامج والمشاريع التنموية التي تستخدم أموال الزكاة كمصدر أساسي أو تكميلي للتمويل، بهدف تحسين الأوضاع المعيشية للأسر المستحقة للزكاة وتمكينها من تحقيق الاكتفاء الذاتي والاستقلال المالي على المدى الطويل (الغامدي، 2022). هذا المفهوم يتجاوز الإطار التقليدي لصرف الزكاة الذي يركز على المساعدات النقدية أو العينية المباشرة، إلى إطار أكثر شمولية يعتمد على مبادئ التنمية المستدامة والتمكين الاقتصادي والاجتماعي.

من الناحية الفقهية والشرعية، يستند مفهوم تطوير مشاريع الزكاة إلى المقاصد العامة للشريعة الإسلامية التي تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع وحفظ كرامة الإنسان وتوفير حياة كريمة له. فالزكاة لا تهدف فقط إلى سد الحاجة الآنية للفقراء والمساكين، بل تسعى إلى إخراجهم من دائرة الفقر بشكل دائم وتحويلهم من مستحقين للزكاة إلى مزكين قادرين على العطاء والمساهمة في التنمية الاقتصادية. (Gallien et al., 2024) هذا التوجه يتوافق مع اجتهادات الفقهاء المعاصرين الذين أجازوا استخدام أموال الزكاة في المشاريع التنموية التي تحقق مصلحة دائمة للمستحقين، بشرط أن تكون هذه المشاريع موجهة لفئات مستحقة شرعاً ومحقة لشروط الصرف الشرعية.

من المنظور الإداري والتنموي، يشير مفهوم تطوير مشاريع دعم الأسر إلى مجموعة من العمليات المترابطة التي تبدأ بتحديد الاحتياجات الفعلية للأسر المستهدفة من خلال دراسات ميدانية دقيقة، ثم تصميم برامج ومشاريع تلبي هذه الاحتياجات بطريقة فعالة ومستدامة، يليها التنفيذ الاحترافي لهذه المشاريع مع المتابعة والتقييم المستمر لضمان تحقيق الأهداف المرجوة (الشمري، 2020). هذه العمليات تتطلب بنية مؤسسية متطورة تتمتع بالكفاءة الإدارية والمالية، وتعتمد على معايير الحوكمة الرشيدة والشفافية والمساءلة.

يتضمن مفهوم التطوير في هذا السياق عدة أبعاد مهمة، أولها البعد الابتكاري الذي يركز على استحداث أساليب جديدة وغير تقليدية في دعم الأسر المستفيدة، بحيث تتجاوز الطرق التقليدية إلى أساليب أكثر فاعلية وتأثيراً. ثانياً، البعد المؤسسي الذي يؤكد على ضرورة

بناء قدرات المؤسسات القائمة على إدارة الزكاة لتكون قادرة على تصميم وتنفيذ مشاريع تنموية معقدة. ثالثاً، البعد التشاركي الذي يشدد على أهمية إشراك المستفيدين أنفسهم في عملية التخطيط والتنفيذ، بحيث يكونون شركاء فاعلين وليسوا مجرد متلقين سلبيين للمساعدات (Rasool, 2020).

كما يتضمن المفهوم أيضاً فكرة التكامل بين مختلف أنواع الدعم، فالمشاريع التطويرية الناجحة لا تقتصر على البعد المالي فقط، بل تدمج بين الدعم المالي والتدريب والتأهيل والإرشاد والمتابعة، مما يخلق منظومة متكاملة من الخدمات التي تضمن نجاح الأسر المستفيدة في تحقيق الاستقلال الاقتصادي (الكاتب، 2022). هذا النهج الشمولي يعكس فهماً عميقاً لطبيعة المشكلات التي تواجه الأسر المحتاجة، والتي غالباً ما تكون متعددة الأبعاد وتتطلب حلولاً متكاملة وليس معالجات جزئية.

3.2.2 أهمية تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

تنبع أهمية تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة من عدة اعتبارات جوهرية تتعلق بالأبعاد الدينية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية. فمن الناحية الدينية والشرعية، تُعد الزكاة ركناً أساسياً من أركان الإسلام، وقد جعلها الشارع الحكيم وسيلة لتحقيق التكافل الاجتماعي وتقليص الفجوة بين الأغنياء والفقراء. وعندما يتم توظيف أموال الزكاة في مشاريع تطويرية مستدامة، فإن ذلك يحقق مقاصد الشريعة بصورة أعمق وأشمل، حيث لا يقتصر الأمر على سد حاجة مؤقتة، بل يمتد إلى بناء قدرات دائمة للأسر المستفيدة (Shahid et al., 2024).

من المنظور الاقتصادي، تساهم المشاريع التطويرية المدعومة من الزكاة في تحفيز النشاط الاقتصادي على مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي. فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، تمكن هذه المشاريع الأسر من تحقيق دخل مستدام يحسن من مستوى معيشتها ويزيد من قدرتها الشرائية، مما ينعكس إيجاباً على استهلاكها وادخارها. أما على مستوى الاقتصاد الكلي، فإن تمكين عدد كبير من الأسر اقتصادياً يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدلات البطالة، وتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي، وزيادة الإيرادات الضريبية على المدى

البعيد (الغامدي، 2022). كما أن هذه المشاريع تعمل على تنويع مصادر الدخل للأسر وتقليل اعتمادها على مصدر واحد، مما يعزز من مرونتها الاقتصادية وقدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

على الصعيد الاجتماعي، تكمن أهمية هذه المشاريع في قدرتها على تحسين المكانة الاجتماعية للأسر المستفيدة واستعادة كرامتها، حيث ينتقل أفراد هذه الأسر من وضع التلقي السلبي للمساعدات إلى وضع الإنتاج والمساهمة الفاعلة في المجتمع. هذا التحول له آثار نفسية واجتماعية عميقة، إذ يعزز من الثقة بالنفس والشعور بالاستقلالية والقدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بالحياة (حسين وعبدالوهاب، 2021). كما أن نجاح الأسر في مشاريعها يحسن من تماسكها الداخلي ويقلل من المشكلات الأسرية التي غالباً ما تنتج عن الضغوط المالية المستمرة.

من الناحية التنموية، تمثل مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة أداة فاعلة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة، وخاصة الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر (الهدف الأول)، والقضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي (الهدف الثاني)، والمساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن)، والحد من عدم المساواة (الهدف العاشر). هذا التوافق بين مقاصد الزكاة الإسلامية وأهداف التنمية المستدامة يجعل من هذه المشاريع رافداً مهماً لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمعات الإسلامية عموماً والمجتمع السعودي خصوصاً. (Harahap et al., 2023)

إضافة إلى ذلك، تكتسب هذه المشاريع أهمية خاصة في سياق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 التي تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، وتعزيز القطاع غير الربحي ليساهم بنسبة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي. ففي هذا الإطار، تمثل مشاريع الزكاة التطويرية أحد المحاور المهمة لتحقيق هذه الأهداف، حيث تساهم في خلق فرص عمل جديدة، ودعم ريادة الأعمال، وتمكين الفئات المستضعفة اقتصادياً واجتماعياً (الصبيحي، 2025). كما أن الاهتمام المتزايد بتطوير القطاع غير الربحي وتعزيز الحوكمة

والشفافية في إدارة مؤسسات الزكاة يعكس أهمية هذا المجال في تحقيق التحول الاقتصادي والاجتماعي المنشود.

4.2.2 أهداف تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

تتعدد الأهداف التي تسعى مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة إلى تحقيقها، وتتنوع هذه الأهداف بين المباشرة وغير المباشرة، وبين القصيرة والطويلة المدى. يأتي في مقدمة هذه الأهداف الهدف الأساسي المتمثل في تمكين الأسر المستفيدة اقتصادياً من خلال توفير مصادر دخل مستدامة ومستقرة تغنيها عن الحاجة إلى المساعدات المستمرة. هذا الهدف يتحقق من خلال عدة آليات منها إنشاء المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للأسر، أو تدريب أفرادها على مهارات مهنية تؤهلهم للدخول إلى سوق العمل، أو دعم المشاريع القائمة بالفعل لزيادة إنتاجيتها وربحياتها (الخطيب والمالكي، 2021).

الهدف الثاني يتعلق بتحسين جودة الحياة للأسر المستفيدة في مختلف أبعادها، سواء من خلال تحسين الظروف المعيشية والصحية والتعليمية، أو من خلال تعزيز الاستقرار النفسي والاجتماعي لأفراد الأسرة. فالمشاريع التطويرية لا تقتصر على البعد المالي فقط، بل تشمل أيضاً تقديم خدمات اجتماعية ونفسية وتربوية مساندة تساهم في تحسين الرفاهية العامة للأسرة. هذا النهج الشامل يضمن أن التحسن في الوضع الاقتصادي للأسرة يصاحبه تحسن في جودة حياتها بشكل عام، مما يعزز من فرص تحقيق التنمية المستدامة (الشمري، 2020).

أما الهدف الثالث فيرتبط بتعزيز التماسك الاجتماعي والأسري، حيث تسعى هذه المشاريع إلى تقوية الروابط بين أفراد الأسرة الواحدة من خلال إشراكهم جميعاً في نشاط إنتاجي مشترك، مما يعزز من التعاون بينهم ويقلل من المشكلات والتوترات الأسرية التي غالباً ما تنجم عن الضغوط المالية. كما تهدف هذه المشاريع إلى تحسين المكانة الاجتماعية للأسر في محيطها المجتمعي، بحيث تنتقل من فئة المحتاجين إلى فئة المنتجين والمساهمين في التنمية (حسين وعبدالوهاب، 2021).

يتمثل الهدف الرابع في بناء القدرات البشرية لأفراد الأسر المستفيدة من خلال التدريب والتأهيل المستمر، وتطوير مهاراتهم الفنية والإدارية والتسويقية التي تمكنهم من إدارة مشاريعهم بكفاءة وفاعلية. هذا الهدف يعكس فهماً عميقاً بأن مجرد توفير رأس المال أو المعدات للأسر قد لا يكون كافياً لنجاح المشروع، بل يحتاج إلى مصاحبة ذلك ببرامج تدريبية وإرشادية تضمن قدرة المستفيدين على استخدام هذه الموارد بطريقة فعالة (الكاتب، 2022).

الهدف الخامس يتعلق بتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر، بحيث لا تقتصر الفائدة على فترة محددة، بل تمتد لتشمل المدى البعيد وتنتقل من جيل إلى جيل. هذا الهدف يتطلب تصميم مشاريع قابلة للنمو والتوسع والتطور، ولا تعتمد بشكل دائم على الدعم الخارجي، بل تصل إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي والقدرة على التطور الذاتي. كما يتطلب بناء وعي لدى الأسر المستفيدة بأهمية الادخار والتخطيط المالي طويل المدى لضمان استدامة المنافع المحققة. (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023)

إضافة إلى ما سبق، تهدف هذه المشاريع أيضاً إلى تعزيز دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي، حيث أن غالبية المشاريع الأسرية الصغيرة تعتمد بشكل كبير على مشاركة المرأة، وبالتالي فإن نجاح هذه المشاريع يساهم في تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، وتعزيز دورها في صنع القرار داخل الأسرة، وزيادة استقلاليتها المالية (حسين وعبدالوهاب، 2021). هذا الهدف يتماشى مع التوجهات العالمية في مجال تمكين المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في الفرص الاقتصادية.

5.2.2 أبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

البعد الاقتصادي

يمثل البعد الاقتصادي الركيزة الأساسية في تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة، حيث يهدف إلى تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر من خلال توفير مصادر دخل مستدامة ومستقرة. يتضمن هذا البعد عدة عناصر رئيسية، أولها توفير رأس المال اللازم لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، سواء من خلال المنح المباشرة أو القروض الحسنة أو

آليات التمويل الإسلامي المختلفة مثل المراجعة والمشاركة والمضاربة. هذا التنوع في آليات التمويل يضمن توافق المشاريع مع الأحكام الشرعية من جهة، ومرونتها في تلبية احتياجات الأسر المختلفة من جهة أخرى (الغامدي، 2022).

العنصر الثاني في البعد الاقتصادي يتمثل في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقترحة، حيث لا يكفي توفير التمويل فقط، بل يجب التأكد من أن المشروع قابل للنجاح والاستمرار من الناحية الاقتصادية. هذا يتطلب إجراء دراسات متأنية لتحليل السوق المستهدف، وتقدير التكاليف والإيرادات المتوقعة، وتحديد نقطة التعادل، وتقييم المخاطر المحتملة، ووضع خطط للتعامل معها. كما يتطلب اختيار المشاريع التي تتناسب مع مهارات وقدرات الأسر المستفيدة وظروف السوق المحلي (الكاتب، 2022).

العنصر الثالث يتعلق بالتدريب المهني والفني، حيث يجب تزويد أفراد الأسر المستفيدة بالمهارات الفنية اللازمة لإدارة مشاريعهم بكفاءة، سواء كانت مهارات حرفية أو صناعية أو زراعية أو تجارية أو خدمية. هذا التدريب يجب أن يكون عملياً وتطبيقياً ومصمماً خصيصاً ليلبي احتياجات المشروع المحدد، ويجب أن يستمر حتى بعد إنشاء المشروع لضمان تطوير مهارات المستفيدين باستمرار ومواكبتهم للتطورات في مجالات عملهم (الخطيب والمالكي، 2021).

العنصر الرابع في البعد الاقتصادي هو الدعم التسويقي، حيث أن أحد أكبر التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة هو صعوبة التسويق والوصول إلى العملاء. لذلك، يجب أن تتضمن مشاريع دعم الأسر برامج لتطوير المهارات التسويقية للمستفيدين، بالإضافة إلى تقديم الدعم المباشر في التسويق من خلال إنشاء منافذ بيع مشتركة، أو المعارض الدورية، أو التسويق الإلكتروني عبر المنصات الرقمية، أو الربط مع الجهات الحكومية والخاصة التي يمكن أن تصبح عملاء للمنتجات (الصبيحي، 2025).

يشمل البعد الاقتصادي أيضاً عنصر المتابعة والإرشاد المستمر، حيث لا يكفي إنشاء المشروع وتركه بعد ذلك، بل يحتاج إلى متابعة دورية من قبل مختصين لتقديم المشورة والدعم

في حل المشكلات التي قد تواجه المستفيدين، سواء كانت مشكلات فنية أو إدارية أو مالية. هذه المتابعة تزيد بشكل كبير من فرص نجاح المشروع واستمراره (الشمري، 2020).

من الناحية النظرية، يركز البعد الاقتصادي على عدة نظريات منها نظرية التنمية البشرية التي تؤكد على أهمية الاستثمار في البشر وبناء قدراتهم كأساس للتنمية الاقتصادية، ونظرية التمويل الأصغر التي أثبتت فاعلية توفير التمويل الصغير للفئات محدودة الدخل في تحقيق التمكين الاقتصادي، ونظرية ريادة الأعمال التي تركز على أهمية تحفيز الروح الريادية وتشجيع المبادرات الفردية كمحرك للنمو الاقتصادي (Osabohien et al., 2025).

البعد الاجتماعي

يُعد البعد الاجتماعي من الأبعاد الحيوية في تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة، حيث يركز على تحسين الظروف الاجتماعية للأسر وتعزيز اندماجها في المجتمع وتماسكها الداخلي. يبدأ هذا البعد بمعالجة الآثار السلبية للفقر على البنية الاجتماعية للأسرة، فالفقر لا يؤثر فقط على الوضع المالي للأسرة، بل يمتد تأثيره إلى العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها، ويؤدي إلى الشعور بالدونية والعزلة الاجتماعية وضعف المشاركة المجتمعية (حسين وعبدالوهاب، 2021).

أحد العناصر المهمة في البعد الاجتماعي هو تعزيز المكانة الاجتماعية للأسر المستفيدة، حيث أن نجاح الأسرة في مشروعها الاقتصادي ينعكس إيجاباً على نظرة المجتمع لها، ويحولها من مجرد متلقية للمساعدات إلى عضو منتج ومساهم في الاقتصاد المحلي. هذا التحول له آثار نفسية واجتماعية عميقة على أفراد الأسرة، حيث يعيد لهم ثقتهم بأنفسهم ويشعرهم بالفخر والكرامة. كما أنه يحسن من علاقاتهم الاجتماعية ويفتح لهم أبواب المشاركة في الأنشطة المجتمعية المختلفة التي ربما كانوا محرومين منها بسبب أوضاعهم المالية السيئة (الصبيحي، 2025).

العنصر الثاني يتعلق بالتماسك الأسري، فالمشاريع التي تشرك جميع أفراد الأسرة أو معظمهم في العمل تساهم في تقوية الروابط بينهم وتعزيز التعاون والتفاهم، مما يقلل من

المشكلات والنزاعات الأسرية. فعندما تعمل الأسرة كفريق واحد نحو تحقيق هدف مشترك، فإن ذلك يخلق بيئة إيجابية داخل الأسرة ويعزز من الشعور بالانتماء والمسؤولية المشتركة. هذا التماسك مهم بشكل خاص في الأسر التي كانت تعاني من تفكك أو مشكلات داخلية بسبب الضغوط المالية. (McConkey et al., 2024)

البعد الاجتماعي يشمل أيضاً تمكين المرأة، حيث أن الكثير من مشاريع الأسر المنتجة تعتمد بشكل أساسي على مشاركة المرأة، سواء كربة أسرة أو كعضو فاعل في الأسرة. هذه المشاركة تعزز من دور المرأة الاقتصادي والاجتماعي، وتزيد من استقلاليتها المالية، وتمكنها من المساهمة في اتخاذ القرارات الأسرية بشكل أكبر. كما أن نجاح المرأة في مشروعها يحسن من صورتها الذاتية ويعزز من ثقتها بنفسها، ويجعلها نموذجاً إيجابياً لبناتها وأبنائها (حسين وعبدالوهاب، 2021).

عنصر آخر مهم في البعد الاجتماعي هو المشاركة المجتمعية، حيث تسعى المشاريع التطويرية إلى دمج الأسر المستفيدة في الأنشطة المجتمعية وتعزيز شعورهم بالانتماء للمجتمع ومسؤوليتهم تجاهه. هذا يتم من خلال تشجيعهم على المشاركة في الفعاليات المجتمعية، وربطهم بمؤسسات المجتمع المدني، وإشراكهم في عمليات التخطيط المجتمعي، مما يعزز من رأس المال الاجتماعي ويقوي الروابط بين مختلف فئات المجتمع. (Friesen et al., 2020)

كما يتضمن البعد الاجتماعي أيضاً الاهتمام بالأبعاد الصحية والتعليمية والنفسية للأسر المستفيدة، من خلال تقديم خدمات مساندة في هذه المجالات. فعلى سبيل المثال، قد تشمل المشاريع التطويرية برامج للتوعية الصحية، أو دعم تعليم الأطفال، أو تقديم الإرشاد النفسي والأسري لمساعدة الأسر على التعامل مع الضغوط والتحديات التي تواجهها. هذا النهج الشامل يضمن تحسين جودة الحياة للأسرة في جميع جوانبها وليس فقط الجانب المالي (الشمري، 2020).

البعد الإداري والمؤسسي

يشكل البعد الإداري والمؤسسي العمود الفقري لنجاح مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة، حيث يركز على كفاءة وفاعلية الأنظمة والعمليات الإدارية التي تحكم هذه المشاريع من مرحلة التخطيط إلى مرحلة التقييم. يبدأ هذا البعد بوجود هيكل تنظيمي واضح ومحدد يوضح الأدوار والمسؤوليات لجميع الأطراف المعنية، سواء كانوا إداريين أو مشرفين أو مستفيدين أو جهات داعمة. هذا الوضوح التنظيمي يمنع التداخل والازدواجية ويضمن سير العمل بانسيابية وكفاءة. (Sawmar & Mohammad, 2019)

أحد العناصر المحورية في البعد الإداري هو الحوكمة الرشيدة، التي تشمل مجموعة من المبادئ والممارسات التي تضمن إدارة المشاريع بطريقة شفافة وعادلة وخاضعة للمساءلة. الحوكمة الرشيدة تتطلب وجود مجالس إدارة مستقلة وفاعلة، وأنظمة رقابة داخلية وخارجية صارمة، وآليات واضحة للمساءلة والمحاسبة، ونشر المعلومات المالية والإدارية بشكل دوري وشفاف. هذه الممارسات تعزز من ثقة المزمكين والمانحين في المؤسسات القائمة على إدارة الزكاة، وتضمن استخدام الأموال بالطريقة الأمثل التي تخدم مصالح المستفيدين (Sawmar & Mohammad, 2019).

العنصر الثاني يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، حيث يجب أن تستند المشاريع التطويرية إلى خطط استراتيجية واضحة ومحددة تشمل الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية والتشغيلية والخطط التنفيذية والبرامج الزمنية والموازنات التقديرية. التخطيط الاستراتيجي يضمن توجيه الموارد نحو الأولويات الحقيقية، ويساعد على تحديد المسار الصحيح للمؤسسة على المدى الطويل، ويوفر معايير واضحة لقياس الأداء والنجاح (الشمري، 2020).

إدارة الموارد البشرية تمثل عنصراً ثالثاً مهماً في البعد الإداري، حيث أن نجاح المشاريع يعتمد بشكل كبير على كفاءة وخبرة ونزاهة الكوادر البشرية القائمة على إدارتها. هذا يتطلب اختيار موظفين مؤهلين ومدربين، وتوفير برامج تطوير مستمرة لهم، ووضع نظام حوافز عادل يشجع على الأداء المتميز، وخلق بيئة عمل إيجابية تحفز على الإبداع والابتكار. كما يتطلب الأمر أيضاً وضع مدونات سلوك مهنية وأخلاقية تحكم تعامل الموظفين مع المستفيدين ومع الموارد المالية المتاحة (الغامدي، 2022).

العنصر الرابع يتعلق بإدارة المعلومات والبيانات، حيث يجب بناء أنظمة معلوماتية متطورة تسمح بجمع وتخزين وتحليل البيانات المتعلقة بالمستفيدين والمشاريع والأداء المالي والإداري. هذه الأنظمة تسهل عملية اتخاذ القرارات المبنية على البيانات والأدلة، وتسمح بالرصد المستمر للتقدم المحرز، وتوفر قاعدة معلوماتية غنية للدراسات والأبحاث التي يمكن أن تساهم في تطوير الممارسات وتحسين الخدمات. (Sawmar & Mohammad, 2019)

يشمل البعد الإداري أيضاً إدارة المخاطر، حيث يجب تحديد المخاطر المحتملة التي قد تواجه المشاريع، سواء كانت مخاطر مالية أو تشغيلية أو قانونية أو سمعية، ووضع خطط للوقاية منها والتعامل معها حال حدوثها. هذا النهج الاستباقي في إدارة المخاطر يقلل من احتمالية فشل المشاريع ويعزز من قدرتها على الاستمرار والنمو (الكاتب، 2022).

التقييم والمتابعة يمثلان عنصراً أساسياً ضرورياً في البعد الإداري، حيث يجب وضع أنظمة دقيقة لمتابعة تنفيذ المشاريع وتقييم أدائها ونتائجها بشكل دوري. هذا التقييم يجب أن يشمل المؤشرات الكمية والنوعية، ويجب أن يعتمد على منهجيات علمية موثوقة، ويجب أن تُستخدم نتائجها في تطوير وتحسين البرامج والمشاريع بشكل مستمر. كما يجب أن يشمل التقييم آراء المستفيدين أنفسهم للتأكد من أن المشاريع تلبي احتياجاتهم الفعلية وتحقق رضاهم (الشمري، 2020).

البعد التنموي

البعد التنموي لمشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة يمثل الإطار الشامل الذي يربط بين الأبعاد الأخرى ويضعها في سياق تنموي أوسع يستهدف تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الفرد والأسرة والمجتمع. هذا البعد يتجاوز النظرة الضيقة للمساعدات الخيرية إلى نظرة أشمل تضع الزكاة كأداة فاعلة لتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة - الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والبيئية. (Harahap et al., 2023)

أول عناصر البعد التنموي هو تنمية رأس المال البشري، الذي يُعد أهم الموارد التنموية في أي مجتمع. تنمية رأس المال البشري تشمل الاستثمار في التعليم والتدريب والصحة، بحيث

يصبح الأفراد أكثر قدرة على الإنتاج والإبداع والمساهمة في التنمية. في سياق مشاريع الزكاة، يعني ذلك توفير برامج تعليمية وتدريبية ترفع من مستوى معارف ومهارات أفراد الأسر المستفيدة، وتؤهلهم ليس فقط لإدارة مشاريعهم الحالية، بل للتطور والنمو المستمر في المستقبل (الخطيب والمالكي، 2021).

العنصر الثاني يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة والتي تبنتها المملكة العربية السعودية كإطار عمل لتحقيق التنمية الشاملة. مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة تساهم بشكل مباشر في تحقيق عدة أهداف من هذه الأهداف، خاصة القضاء على الفقر (الهدف الأول)، والقضاء على الجوع (الهدف الثاني)، والصحة الجيدة والرفاهية (الهدف الثالث)، والتعليم الجيد (الهدف الرابع)، والمساواة بين الجنسين (الهدف الخامس)، والعمل اللائق والنمو الاقتصادي (الهدف الثامن)، والحد من عدم المساواة (الهدف العاشر). (Shahid et al., 2024)

العنصر الثالث في البعد التنموي هو التنمية المحلية والمجتمعية، حيث أن نجاح عدد كبير من المشاريع الأسرية في منطقة معينة يؤدي إلى تنمية المنطقة بأكملها اقتصادياً واجتماعياً. فهذه المشاريع تخلق فرص عمل ليس فقط لأفراد الأسر المستفيدة بل أيضاً لأفراد آخرين من المجتمع، وتحفز النشاط الاقتصادي المحلي، وتساهم في تحسين البنية التحتية والخدمات في المنطقة. هذا المنظور المجتمعي للتنمية يؤكد على أن فوائد مشاريع الزكاة لا تقتصر على المستفيدين المباشرين فقط (حسين وعبدالوهاب، 2021).

البعد التنموي يشمل أيضاً عنصر الاستدامة، بحيث تكون المشاريع والبرامج قادرة على الاستمرار والنمو دون الحاجة الدائمة إلى الدعم الخارجي. هذا يتطلب بناء مشاريع اقتصادية قابلة للحياة تحقق أرباحاً كافية لاستمرارها وتطورها، وبناء قدرات المستفيدين بحيث يصبحون قادرين على إدارة مشاريعهم بشكل مستقل، وخلق آليات داخلية للتمويل والتطوير الذاتي تضمن استمرارية التأثير الإيجابي للمشروع على المدى البعيد (الصبيحي، 2025).

عنصر خامس مهم في البعد التنموي هو التمكين والمشاركة، حيث لا تُعتبر الأسر المستفيدة مجرد متلقي سلبية للخدمات، بل شركاء فاعلين في عملية التنمية. هذا يعني إشراكهم

في جميع مراحل المشروع من التخطيط إلى التنفيذ والتقييم، وتمكينهم من اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتهم ومستقبلهم، وتشجيعهم على المبادرة والإبداع والابتكار. هذا النهج التشاركي يعزز من شعور المستفيدين بالملكية تجاه المشروع ويزيد من التزامهم بنجاحه (Friesen et al., 2020).

البعد التنموي يتضمن أيضاً الاهتمام بالأبعاد البيئية للتنمية المستدامة، من خلال تشجيع المشاريع الصديقة للبيئة والتي لا تساهم في التلوث أو استنزاف الموارد الطبيعية. هذا يتماشى مع التوجهات العالمية نحو التنمية الخضراء والاقتصاد الدائري، ويضمن أن تكون المنافع الاقتصادية والاجتماعية مصحوبة بحماية البيئة للأجيال الحالية والمستقبلية (Perry, 2020).

6.2.2 استراتيجيات تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

تتنوع الاستراتيجيات التي يمكن اعتمادها في تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة، وتختلف هذه الاستراتيجيات باختلاف السياقات المحلية والموارد المتاحة وطبيعة الفئات المستهدفة. من أبرز هذه الاستراتيجيات استراتيجية التمكين الاقتصادي المباشر، التي تركز على توفير رأس المال والتدريب اللازمين لإنشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر للأسر المستفيدة. هذه الاستراتيجية تعتمد على فكرة أن أفضل طريقة لمساعدة الأسر الفقيرة هي تمكينها من خلق مصادر دخل دائمة بدلاً من تقديم مساعدات مؤقتة (الغامدي، 2022).

استراتيجية أخرى مهمة هي استراتيجية بناء القدرات، التي تعطي أولوية للاستثمار في تطوير مهارات ومعارف أفراد الأسر المستفيدة من خلال برامج تدريبية وتعليمية مكثفة. هذه الاستراتيجية تنطلق من قناعة بأن المشكلة الأساسية ليست نقص رأس المال فقط، بل نقص المهارات والمعارف اللازمة لاستغلال الفرص الاقتصادية المتاحة. لذلك، تركز هذه الاستراتيجية على التعليم والتدريب المهني كمدخل رئيسي للتمكين الاقتصادي والاجتماعي (الخطيب والمالكي، 2021).

استراتيجية الشراكات المتعددة تمثل نهجاً ثالثاً فاعلاً في تطوير مشاريع دعم الأسر، حيث يتم بناء شراكات بين مؤسسات الزكاة والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص والجهات الحكومية لتوفير منظومة متكاملة من الخدمات للأسر المستفيدة. فبينما توفر مؤسسة الزكاة التمويل الأولي، قد يوفر القطاع الخاص التدريب والإرشاد والتسويق، وقد توفر الجهات الحكومية التراخيص الميسرة والبنية التحتية اللازمة. هذا التكامل بين مختلف الجهات يضمن شمولية الدعم المقدم ويزيد من فرص نجاح المشاريع (الكاتب، 2022).

استراتيجية التدرج والتحول التدريجي تمثل نهجاً رابعاً حكيماً، حيث لا يتم الانتقال المفاجئ من المساعدات المباشرة إلى التمكين الكامل، بل يتم ذلك بشكل تدريجي ومرحلي. في المرحلة الأولى، تُقدم المساعدات النقدية أو العينية لسد الحاجة العاجلة، ثم في المرحلة الثانية يتم تقديم التدريب والتأهيل، وفي المرحلة الثالثة يُقدم الدعم لإنشاء المشروع، وفي المرحلة الرابعة تُقدم المتابعة والإرشاد حتى يصل المشروع إلى الاستقرار. هذا النهج التدريجي يضمن عدم ترك الأسر فجأة دون دعم، ويسمح ببناء قدراتها بشكل مستدام (الشمري، 2020).

استراتيجية التكيف مع السياق المحلي تؤكد على أهمية تصميم المشاريع بما يتناسب مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمنطقة المستهدفة. فما قد ينجح في منطقة حضرية قد لا يكون مناسباً لمنطقة ريفية، وما يناسب الأسر في منطقة ساحلية قد يختلف عما يناسب الأسر في منطقة صحراوية. لذلك، تؤكد هذه الاستراتيجية على ضرورة إجراء دراسات ميدانية معمقة لفهم السياق المحلي وتصميم مشاريع تتلاءم معه (حسين وعبدالوهاب، 2021).

استراتيجية الابتكار والتجديد تشجع على استخدام التقنيات الحديثة والنماذج المبتكرة في تصميم وتنفيذ مشاريع دعم الأسر. هذا يشمل استخدام التكنولوجيا الرقمية في التدريب والتسويق، واعتماد نماذج ريادة الأعمال الاجتماعية، واستخدام آليات التمويل الإسلامي المبتكرة، وتطبيق أفضل الممارسات العالمية مع تكييفها للسياق المحلي. الابتكار يضمن بقاء المشاريع حيوية ومواكبة للتطورات العالمية ومنافسة في السوق (الصبيحي، 2025).

7.2.2 الدراسات السابقة المتعلقة بتطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

قدمت دراسة الغامدي (2022) إسهاماً مهماً من خلال بحثها حول الزكاة كأداة للتمكين الاقتصادي للأسر محدودة الدخل في المملكة العربية السعودية. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وطبقت على عينة من 250 أسرة مستفيدة من برامج الزكاة في منطقة مكة المكرمة. توصلت الدراسة إلى أن برامج التمكين الاقتصادي القائمة على أموال الزكاة حققت نتائج إيجابية ملموسة في تحسين الأوضاع المالية للأسر، حيث أظهرت النتائج أن 68% من الأسر المستفيدة استطاعت تحقيق دخل مستقر من المشاريع الممولة من الزكاة خلال سنتين من بدء المشروع. كما أكدت الدراسة على أهمية التدريب المستمر والمتابعة الدورية كعوامل حاسمة في نجاح هذه المشاريع، حيث وجدت أن المشاريع التي حظيت بمتابعة دورية ودعم فني مستمر كانت أكثر نجاحاً واستدامة بنسبة 45% مقارنة بالمشاريع التي لم تحظ بهذا الدعم. وأوصت الدراسة بضرورة تطوير منظومة متكاملة من الخدمات المساندة للمستفيدين تشمل التدريب والإرشاد والتسويق، وليس فقط توفير التمويل الأولي.

من جانب آخر، قدمت دراسة الشمري (2020) رؤية شاملة حول أثر برامج الزكاة في تحسين المستوى المعيشي للأسر المستفيدة من خلال دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للزكاة والدخل بالسعودية. اعتمدت الدراسة على المنهج شبه التجريبي من خلال قياس التغيرات في مستويات الدخل والإنفاق ونوعية الحياة لعينة من 180 أسرة قبل وبعد الاستفادة من برامج الزكاة التطويرية. كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع مؤشرات المستوى المعيشي بين القياس القبلي والبعدي، حيث ارتفع متوسط الدخل الشهري للأسر بنسبة 73% بعد ثلاث سنوات من المشاركة في البرامج التطويرية. كما لاحظت الدراسة تحسناً ملموساً في الأبعاد الاجتماعية والنفسية للأسر، بما في ذلك زيادة الثقة بالنفس وتحسن العلاقات الأسرية وزيادة المشاركة المجتمعية. ومن النتائج المهمة أيضاً أن الدراسة وجدت أن البرامج التي ركزت على البعد التنموي الشامل وليس فقط البعد المالي حققت نتائج أفضل وأكثر استدامة، مما يؤكد أهمية النهج الشمولي في تصميم برامج دعم الأسر.

على الصعيد الدولي، قدمت دراسة Machado وزملائه (2018) مساهمة قيمة من خلال مقارنة دور الزكاة في توفير الحماية الاجتماعية في ثلاثة دول هي الأردن وفلسطين والسودان. استخدمت الدراسة منهجية البحث النوعي القائم على دراسات الحالة المتعمقة والمقابلات مع صانعي السياسات والمستفيدين. خلصت الدراسة إلى أن الزكاة تلعب دوراً محورياً في توفير شبكات أمان اجتماعي للفئات الأكثر ضعفاً في المجتمعات الإسلامية، لكن فاعلية هذا الدور تعتمد بشكل كبير على مستوى التنظيم المؤسسي وجودة الحوكمة. وجدت الدراسة أن النماذج المؤسسية المنظمة للزكاة التي تتمتع بإطار قانوني واضح وحوكمة رشيدة كانت أكثر فاعلية في تحقيق التأثير التنموي المستدام مقارنة بالنماذج التقليدية غير المنظمة. كما أكدت الدراسة على أهمية التكامل بين أنظمة الزكاة وأنظمة الحماية الاجتماعية الحكومية لتحقيق تغطية شاملة وفعالة للفئات المحتاجة، وأوصت بضرورة بناء قواعد بيانات دقيقة للمستفيدين وتطوير معايير موحدة للأهلية والاستحقاق.

في السياق ذاته، قدمت دراسة Rasool (2020) تحليلاً مهماً لتأثير المساعدات الزكوية على رفاهية الأسر من خلال دراسة حالة في ولاية سيلانجور بماليزيا. طبقت الدراسة على عينة من 320 أسرة مستفيدة من برامج الزكاة المختلفة، واستخدمت نموذجاً متعدد الأبعاد لقياس الرفاهية يشمل الأبعاد المالية والصحية والتعليمية والاجتماعية. أظهرت النتائج أن برامج الزكاة التي تجمع بين الدعم المالي المباشر والبرامج التنموية طويلة المدى حققت تحسناً أكبر في مستويات الرفاهية مقارنة بالبرامج التي تعتمد على المساعدات المباشرة فقط. وجدت الدراسة أن 72% من الأسر التي شاركت في برامج التمكين الاقتصادي استطاعت الخروج من دائرة الفقر المدقع خلال ثلاث سنوات، مقارنة بـ 31% فقط من الأسر التي تلقت مساعدات مباشرة دون برامج تمكين. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقة إيجابية قوية بين مستوى تعليم أفراد الأسرة المستفيدة ونجاح المشاريع الممولة من الزكاة، مما يؤكد أهمية الاستثمار في التعليم والتدريب كجزء من منظومة التمكين الشاملة.

أخيراً، قدمت دراسة Alqahtani و Hamdan (2024) إضافة نوعية من خلال بحثها حول الزكاة كمسؤولية اجتماعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية. استخدمت الدراسة منهج البحث المختلط الذي يجمع بين الأساليب الكمية والنوعية، وطبقت

على عينة من 150 منشأة صغيرة ومتوسطة ملتزمة بدفع الزكاة. توصلت الدراسة إلى أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تنظر إلى الزكاة كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية وليس فقط كواجب شرعي تميل إلى المساهمة بشكل أكبر في برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسر المحتاجة. كما وجدت الدراسة أن 64% من هذه المنشآت تفضل توجيه جزء من زكاتها نحو برامج تطوير المشاريع الصغيرة للأسر المنتجة بدلاً من المساعدات المباشرة، لإيمانها بأن هذا النهج أكثر استدامة وتأثيراً. أوصت الدراسة بضرورة بناء جسور شراكة بين مؤسسات الزكاة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتطوير آليات مبتكرة تسمح لهذه المنشآت بالمساهمة الفعالة في برامج التمكين الاقتصادي، سواء من خلال التمويل أو التدريب أو فتح فرص عمل أو توفير الأسواق لمنتجات الأسر المستفيدة.

3.2 المتغير التابع

1.3.2 تمهيد

يُعد مفهوم الاستدامة من المفاهيم المحورية في الخطاب التنموي المعاصر، حيث تجاوز هذا المفهوم نطاقه التقليدي المرتبط بالبيئة والموارد الطبيعية ليشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وإنسانية أوسع. وفي سياق الأسر المستفيدة من برامج الدعم والزكاة، يكتسب مفهوم الاستدامة المالية والاجتماعية أهمية خاصة، حيث يمثل الهدف النهائي الذي تسعى إليه كافة جهود التمكين والتطوير. فالهدف ليس مجرد تحسين مؤقت في أوضاع الأسر، بل تحقيق تحول دائم ومستدام يضمن قدرة هذه الأسر على الاستمرار في حياة كريمة دون الحاجة المتكررة للمساعدات الخارجية (تاج الدين، 2024)

تشير الاستدامة المالية في سياق الأسر إلى قدرة الأسرة على تحقيق دخل مستمر ومستقر يكفي لتلبية احتياجاتها الأساسية والمستقبلية، وقدرتها على إدارة مواردها المالية بكفاءة، والحفاظ على مستوى معيشي لائق على المدى الطويل. هذا المفهوم يتجاوز مجرد توفر الدخل ليشمل أيضاً القدرة على الادخار والاستثمار والتخطيط المالي طويل المدى، والمرونة في التعامل مع الصدمات الاقتصادية المحتملة (كردي، 2025). أما الاستدامة الاجتماعية فتشير

إلى قدرة الأسرة على الحفاظ على تماسكها الداخلي وترابط أفرادها، وتحسين نوعية حياتهم في جميع الجوانب، والمساهمة الفاعلة في المجتمع، والحفاظ على هويتها وقيمها، وضمان فرص أفضل للأجيال القادمة. (Perry, 2020)

إن تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر يمثل تحدياً معقداً يتطلب تضافر جهود متعددة الأطراف وتبني منهجيات شاملة تعالج الأسباب الجذرية للفقر وليس فقط أعراضه الظاهرة. فالفقر ليس مجرد نقص في الدخل المالي، بل هو ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل الحرمان من القدرات والفرص والخيارات، وضعف المشاركة الاجتماعية والسياسية، والتعرض للمخاطر والصدمات المختلفة. لذلك، فإن تحقيق الاستدامة يتطلب معالجة كل هذه الأبعاد بطريقة متكاملة ومتوازنة. (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023)

في سياق المملكة العربية السعودية، تكتسب قضية الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر أهمية متزايدة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة ضمن رؤية 2030. فبينما توفر الدولة شبكات أمان اجتماعي واسعة من خلال برامج مثل الضمان الاجتماعي وحساب المواطن، إلا أن الرؤية الاستراتيجية للمملكة تسعى إلى تمكين الأسر لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والاجتماعي بدلاً من الاعتماد الدائم على الدعم الحكومي. هذا التوجه ينسجم مع المبادئ الإسلامية التي تشجع على العمل والإنتاج وتحقيق الكفاية الذاتية، وينسجم أيضاً مع أفضل الممارسات العالمية في مجال التنمية المستدامة (الصبيحي، 2025).

2.3.2 مفهوم الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

يُعرف مفهوم الاستدامة المالية للأسر بأنه قدرة الأسرة على توليد دخل مستمر ومستقر يكفي لتغطية احتياجاتها الأساسية والضرورية، مع القدرة على الادخار لمواجهة الظروف الطارئة والتخطيط للمستقبل، دون الحاجة المتكررة أو الدائمة للمساعدات الخارجية أو الاستدانة المفرطة. هذا المفهوم يتضمن عدة أبعاد مترابطة، أولها استقرار مصادر الدخل وتنوعها بحيث لا تعتمد الأسرة على مصدر واحد قد ينقطع أو يتراجع. ثانياً، كفاية الدخل بحيث يغطي الاحتياجات الأساسية من مأكّل ومسكن وملبس وتعليم وصحة، بالإضافة إلى هامش للادخار والاستثمار (كردي، 2025).

من منظور أوسع، تشمل الاستدامة المالية أيضاً الثقافة المالية للأسرة، أي وعي أفرادها بأساسيات الإدارة المالية مثل إعداد الموازنات المنزلية، وترتيب الأولويات في الإنفاق، والادخار المنتظم، والاستثمار الحكيم، وتجنب الاستدانة المفرطة، والتخطيط للأهداف المالية طويلة المدى. هذه الثقافة المالية تعتبر عاملاً حاسماً في تحقيق واستمرار الاستدامة المالية، حيث أن مجرد توفر الدخل دون وجود مهارات إدارية مالية قد يؤدي إلى هدر الموارد وعدم تحقيق الاستقرار المالي المطلوب. (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023)

أما الاستدامة الاجتماعية للأسر فهي مفهوم أكثر شمولية وتعقيداً يتجاوز البعد المالي ليشمل مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للأسرة. يمكن تعريف الاستدامة الاجتماعية بأنها قدرة الأسرة على الحفاظ على تماسكها الداخلي وتربط أفرادها، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة لنمو الأطفال وتطورهم، وتحسين نوعية حياة جميع أفرادها في مختلف الأبعاد الصحية والتعليمية والنفسية والاجتماعية، والحفاظ على القيم والعادات الإيجابية ونقلها للأجيال القادمة، والمساهمة الفاعلة في الحياة المجتمعية. (Perry, 2020)

التماسك الأسري يمثل جوهر الاستدامة الاجتماعية، ويشير إلى قوة العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة، ومستوى التواصل والتفاهم بينهم، وقدرتهم على التعاون في مواجهة التحديات، والدعم المتبادل عاطفياً ومعنوياً ومادياً. الأسر ذات التماسك القوي تكون أكثر قدرة على مواجهة الصعوبات والصدمات، وأكثر نجاحاً في تربية أطفال متوازنين ومنتجين (McConkey et al., 2024).

بعد آخر مهم في الاستدامة الاجتماعية هو المشاركة المجتمعية، التي تعني انخراط الأسرة في الأنشطة والفعاليات المجتمعية، ومساهمتها في التنمية المحلية، وانتماءها لشبكات اجتماعية داعمة. هذه المشاركة تعزز من رأس المال الاجتماعي للأسرة وتوفر لها موارد إضافية غير مادية يمكن الاستفادة منها في أوقات الحاجة، كما تعزز من مكانتها الاجتماعية وشعور أفرادها بالانتماء والهوية. (Perry, 2020)

الاستدامة الاجتماعية تشمل أيضاً البعد التعليمي والصحي، حيث تسعى الأسر المستدامة اجتماعياً إلى ضمان حصول أطفالها على تعليم جيد وخدمات صحية مناسبة،

وتوفير بيئة منزلية محفزة للنمو والتطور. كما تهتم هذه الأسر بنقل القيم الإيجابية والعادات الصحية والسلوكيات البناءة لأطفالها، مما يضمن استمرار الاستقرار الاجتماعي عبر الأجيال (Friesen et al., 2020).

من المهم الإشارة إلى أن الاستدامة المالية والاستدامة الاجتماعية ليستا منفصلتين، بل هناك علاقة تبادلية قوية بينهما. فالاستقرار المالي يعزز من التماسك الأسري ويقلل من المشكلات والتوترات الأسرية، كما يوفر الموارد اللازمة للاستثمار في التعليم والصحة والأنشطة الاجتماعية. وفي المقابل، التماسك الأسري القوي والدعم الاجتماعي يعززان من قدرة الأسرة على النجاح اقتصادياً من خلال التعاون والمساندة المتبادلة. (Osabohien et al., 2025).

3.3.2 أهمية الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

تتبع أهمية الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر من كونها تمثل المعيار الحقيقي لنجاح أي برنامج أو مشروع تنموي يستهدف الأسر الفقيرة أو محدودة الدخل. فبدون تحقيق الاستدامة، تبقى الفوائد المحققة مؤقتة وسطحية، وقد تعود الأسرة إلى وضعها السابق بمجرد انتهاء الدعم الخارجي. أما عندما يتم تحقيق الاستدامة الحقيقية، فإن التحسن في أوضاع الأسرة يكون عميقاً ودائماً، بل وينتقل إلى الأجيال القادمة (تاج الدين، 2024).

من الناحية الاقتصادية، تساهم الاستدامة المالية للأسر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي، حيث أن الأسر ذات الدخل المستقر تكون أقل عرضة للصدمات الاقتصادية وأكثر قدرة على المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال الاستهلاك والادخار والاستثمار. كما أن زيادة عدد الأسر المستدامة مالياً يقلل من الأعباء على الخزينة العامة، حيث تنخفض الحاجة إلى برامج الدعم المباشر والمساعدات الاجتماعية المستمرة، مما يتيح توجيه هذه الموارد نحو استثمارات تنموية أخرى (كردي، 2025).

على الصعيد الاجتماعي، تساهم الاستدامة في تقليل الآثار السلبية للفقر على الأفراد والأسر والمجتمعات. فالأسر المستدامة اجتماعياً تكون أكثر تماسكاً وأقل عرضة للمشكلات الأسرية مثل العنف المنزلي والطلاق والانحراف السلوكي للأطفال. كما تساهم هذه الأسر

بشكل أكبر في النسيج الاجتماعي للمجتمع من خلال المشاركة في الأنشطة المجتمعية والتطوعية، مما يعزز من التماسك الاجتماعي العام. (Perry, 2020)

من منظور تنموي، تمثل الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر أحد المؤشرات الرئيسية على نجاح جهود التنمية المستدامة. فأهداف التنمية المستدامة التي أقرتها الأمم المتحدة تركز بشكل كبير على الأسر والأفراد، وتسعى إلى ضمان حياة كريمة ومستدامة للجميع. تحقيق الاستدامة على مستوى الأسر يعني التقدم في تحقيق هذه الأهداف، خاصة الأهداف المتعلقة بالقضاء على الفقر والجوع، وتحقيق الصحة الجيدة والرفاهية، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين. (Shahid et al., 2024)

في سياق رؤية المملكة العربية السعودية 2030، تكتسب الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر أهمية استراتيجية، حيث تسعى الرؤية إلى بناء مجتمع حيوي يتمتع أفرادُه بأنماط حياة صحية وبيئة إيجابية وجاذبة، واقتصاد مزدهر يوفر الفرص للجميع. تحقيق هذه الأهداف يتطلب وجود أسر مستدامة مالياً واجتماعياً قادرة على المساهمة الفاعلة في التنمية الوطنية. كما أن الرؤية تركز على تمكين المرأة والشباب، وكلاهما يعتمد بشكل كبير على استقرار واستدامة الأسرة كوحدة اجتماعية أساسية (الصبيحي، 2025).

من الناحية الإنسانية والأخلاقية، تمثل الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، حيث أن كل أسرة تستحق العيش بكرامة ولها الحق في حياة مستقرة ومستدامة. هذا المنظور الحقوقي يضع مسؤولية أخلاقية على المجتمع والدولة لتوفير الفرص والموارد والخدمات التي تمكن الأسر من تحقيق الاستدامة. كما أنه يتوافق تماماً مع المبادئ الإسلامية التي تؤكد على كرامة الإنسان وحقه في العيش الكريم. (Shahid et al., 2024)

4.3.2 أهداف الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

تتعدد الأهداف المرتبطة بتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة من برامج الدعم والزكاة، وتتراوح هذه الأهداف بين القصيرة والمتوسطة والطويلة المدى. على رأس هذه الأهداف يأتي الهدف الأساسي المتمثل في تحرير الأسر من دائرة الفقر بشكل دائم،

بحيث لا تعود إلى الوقوع فيها مرة أخرى. هذا الهدف يتطلب ليس فقط رفع مستوى الدخل الحالي، بل بناء القدرات والأصول والموارد التي تضمن استمرار هذا المستوى وتطوره مع مرور الوقت (تاج الدين، 2024).

الهدف الثاني يتمثل في تحقيق الأمن الاقتصادي للأسر، بمعنى قدرتها على مواجهة الصدمات والأزمات الاقتصادية المحتملة دون الانزلاق مرة أخرى إلى الفقر. هذا الأمن الاقتصادي يتحقق من خلال تنوع مصادر الدخل، وبناء مدخرات احتياطية، والحصول على تأمينات اجتماعية وصحية، وامتلاك أصول يمكن الاعتماد عليها في أوقات الأزمات. الأسر التي تتمتع بالأمن الاقتصادي تكون أكثر مرونة وقدرة على التخطيط طويل المدى والاستثمار في مستقبل أطفالها (كردي، 2025).

الهدف الثالث هو تحسين نوعية الحياة لجميع أفراد الأسرة في مختلف جوانبها، ليس فقط من الناحية المادية بل أيضاً من النواحي الصحية والتعليمية والنفسية والاجتماعية. فالاستدامة الحقيقية لا تعني فقط توفر المال، بل تعني أيضاً حياة صحية ومتوازنة وسعيدة. هذا الهدف يشمل ضمان حصول الأطفال على تعليم جيد، وتوفير رعاية صحية مناسبة لجميع أفراد الأسرة، وخلق بيئة منزلية آمنة ومستقرة، وتوفير فرص للترفيه والتطوير الشخصي (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023).

يتمثل الهدف الرابع في تعزيز رأس المال الاجتماعي للأسر، أي شبكة العلاقات والروابط الاجتماعية التي تتمتع بها الأسرة وتمكنها من الحصول على الدعم والموارد في أوقات الحاجة. رأس المال الاجتماعي يشمل العلاقات مع الأقارب والأصدقاء والجيران، والعضوية في الجمعيات والمنظمات المجتمعية، والعلاقات مع المؤسسات الحكومية والخاصة. الأسر التي تتمتع برأس مال اجتماعي قوي تكون أكثر قدرة على تحقيق الاستدامة والتعامل مع التحديات. (Perry, 2020).

الهدف الخامس يركز على تمكين المرأة داخل الأسرة، بحيث تصبح شريكاً فاعلاً في اتخاذ القرارات وإدارة الموارد، ولها استقلالية مالية واجتماعية. تمكين المرأة لا يفيد فقط كفرد، بل يفيد الأسرة بأكملها، حيث أن الدراسات أثبتت أن الأسر التي تتمتع فيها المرأة بمكانة أقوى

ومشاركة أكبر في القرارات تكون أكثر نجاحاً في تحقيق الرفاهية والاستدامة (Osabohien et al., 2025).

هدف سادس مهم هو ضمان انتقال منافع الاستدامة إلى الأجيال القادمة، بحيث يستفيد أطفال الأسر المستدامة من الفرص الأفضل التي توفرها لهم أسرهم، ويتمكنون بدورهم من بناء حياة مستدامة ومزدهرة. هذا الهدف يتحقق من خلال الاستثمار في تعليم الأطفال وصحتهم، ونقل القيم والمهارات الإيجابية لهم، وتوفير بيئة محفزة لنموهم وتطورهم (McConkey et al., 2024).

5.3.2 أبعاد الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

❖ البعد المالي

يمثل البعد المالي العمود الفقري للاستدامة الأسرية، ويتضمن عدة عناصر أساسية أولها استقرار الدخل، الذي يشير إلى قدرة الأسرة على الحفاظ على مستوى دخل ثابت نسبياً عبر الزمن، دون تذبذبات كبيرة قد تؤثر على قدرتها على التخطيط والإنفاق. الدخل المستقر يوفر للأسرة شعوراً بالأمان ويمكنها من وضع خطط طويلة المدى مثل تعليم الأطفال أو شراء منزل أو بدء مشروع. استقرار الدخل يتحقق عادة من خلال وجود مصدر دخل ثابت سواء من عمل رسمي أو مشروع مستقر، وليس من أعمال موسمية أو متقطعة (كردي، 2025).

العنصر الثاني هو كفاية الدخل، أي أن يكون مستوى الدخل كافياً لتغطية الاحتياجات الأساسية للأسرة من مأكلاً ومسكن وملبس وتعليم وصحة ومواصلات، بالإضافة إلى هامش للادخار والطوارئ. كفاية الدخل تختلف من أسرة لأخرى حسب حجمها واحتياجاتها والبيئة الاقتصادية المحيطة بها. الأسر التي تعاني من عدم كفاية الدخل تضطر إلى التقشف الشديد أو الاستدانة أو حرمان بعض أفرادها من احتياجات أساسية، مما يؤثر سلباً على جودة حياتها ويمنعها من تحقيق الاستدامة (تاج الدين، 2024).

تنويع مصادر الدخل يمثل العنصر الثالث المهم في البعد المالي، حيث أن اعتماد الأسرة على مصدر دخل واحد يجعلها عرضة للخطر في حال انقطاع هذا المصدر أو تراجعها. الأسر المستدامة مالياً تسعى عادة إلى تنويع مصادر دخلها من خلال عمل أكثر من فرد في الأسرة، أو وجود أكثر من نشاط اقتصادي، أو امتلاك استثمارات أو أصول مدرة للدخل. هذا التنويع يوفر حماية ضد الصدمات الاقتصادية ويزيد من مرونة الأسرة (Osabohien et al., 2025).

الادخار والاحتياطي المالي يشكلان العنصر الرابع في البعد المالي، حيث أن القدرة على ادخار جزء من الدخل بشكل منتظم يعتبر مؤشراً قوياً على الاستدامة المالية. المدخرات توفر وسادة أمان للأسرة في أوقات الأزمات والطوارئ، كما تمكنها من الاستثمار في فرص تطوير مستقبلية. الأسر التي لا تستطيع الادخار تعيش في حالة من عدم الأمان المالي المستمر وتكون أكثر عرضة للوقوع في الفقر عند أي صدمة اقتصادية (كردي، 2025).

الثقافة المالية وإدارة الموارد تمثل العنصر الخامس الحاسم، حيث أن امتلاك المعرفة والمهارات اللازمة لإدارة المال بكفاءة يعتبر عاملاً أساسياً في تحقيق الاستدامة المالية. الثقافة المالية تشمل القدرة على إعداد موازنة منزلية، وتحديد الأولويات في الإنفاق، وتجنب الديون المفرطة، والاستثمار الحكيم، والتخطيط للأهداف المالية طويلة المدى. الأسر التي تفتقر إلى هذه الثقافة قد تفشل في تحقيق الاستدامة حتى لو توفر لها دخل كافٍ (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023).

العنصر السادس يتعلق بالحماية المالية والتأمين، حيث أن وجود آليات حماية من المخاطر المالية مثل التأمين الصحي والتأمين على الحياة والتأمين على الممتلكات يعزز من الاستدامة المالية للأسرة. هذه الآليات تحمي الأسرة من الكوارث المالية التي قد تتجم عن المرض أو الحوادث أو الوفاة أو الكوارث الطبيعية. في غياب هذه الحماية، قد تجد الأسرة نفسها مضطرة لاستنزاف مدخراتها أو بيع أصولها أو الاستدانة بشكل مفرط لمواجهة هذه الأزمات (الزبيدي ونعيم، 2022).

❖ البعد الاجتماعي

البعد الاجتماعي للاستدامة يتعلق بقدرة الأسرة على الحفاظ على تماسكها الداخلي ونوعية حياة أفرادها وعلاقاتها مع المحيط الاجتماعي. أول عناصر هذا البعد هو التماسك الأسري، الذي يشير إلى قوة الروابط العاطفية والاجتماعية بين أفراد الأسرة، ومستوى التواصل والتفاهم بينهم، وقدرتهم على الدعم المتبادل ومواجهة التحديات معاً. الأسر ذات التماسك القوي تكون أكثر سعادة واستقراراً، وأقل عرضة للمشكلات مثل العنف المنزلي أو الطلاق أو الانحراف السلوكي للأطفال. (McConkey et al., 2024)

العنصر الثاني هو الصحة والرفاهية، حيث تسعى الأسر المستدامة اجتماعياً إلى ضمان الصحة الجيدة لجميع أفرادها من خلال التغذية السليمة والرعاية الصحية المناسبة والسلوكيات الصحية الإيجابية. الصحة الجيدة لا تعني فقط غياب المرض، بل تعني أيضاً الصحة النفسية والعقلية والرفاهية العامة. الأسر الصحية تكون أكثر إنتاجية وأكثر قدرة على تحقيق أهدافها والاستمتاع بالحياة. (Enciso-Alfaro & García-Sánchez, 2023)

التعليم والتنمية البشرية يمثلان العنصر الثالث الحيوي، حيث تولي الأسر المستدامة اجتماعياً أهمية قصوى لتعليم أطفالها وتطوير مهاراتهم ومواهبهم. التعليم الجيد يفتح أبواب الفرص أمام الأطفال ويمكنهم من بناء مستقبل أفضل، كما يساهم في كسر دائرة الفقر بين الأجيال. الاستثمار في التعليم يُعتبر من أفضل الاستثمارات التي يمكن للأسرة القيام بها لضمان استدامتها على المدى الطويل. (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023)

المشاركة المجتمعية والاندماج الاجتماعي يشكلان العنصر الرابع، حيث أن انخراط الأسرة في الحياة المجتمعية وعضويتها في شبكات اجتماعية داعمة يعزز من استدامتها الاجتماعية. المشاركة المجتمعية توفر للأسرة موارد إضافية غير مادية مثل المعلومات والدعم العاطفي والفرص الاقتصادية، كما تعزز من شعور أفرادها بالانتماء والهوية والمسؤولية الاجتماعية. الأسر المنعزلة اجتماعياً تكون أكثر ضعفاً وأقل قدرة على مواجهة التحديات. (Perry, 2020).

نوعية السكن والبيئة المعيشية تمثل العنصر الخامس المهم في البعد الاجتماعي، حيث أن توفر مسكن آمن ولائق يوفر الخصوصية والراحة والأمان لجميع أفراد الأسرة يعتبر عاملاً

أساسياً للاستدامة الاجتماعية. السكن الجيد يؤثر إيجاباً على الصحة الجسدية والنفسية لأفراد الأسرة، ويوفر بيئة مناسبة للدراسة والعمل والترفيه، ويعزز من الشعور بالاستقرار والأمان (Akotia & Awuzie, 2025).

العنصر السادس يتعلق بتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين داخل الأسرة، حيث أن الأسر التي تتمتع فيها المرأة بمكانة متساوية ومشاركة فعالة في اتخاذ القرارات تكون أكثر استدامة اجتماعياً. تمكين المرأة يعني منحها الفرصة للتعليم والعمل والمشاركة الاقتصادية، والاستماع لآرائها وإشراكها في القرارات المصيرية، واحترام حقوقها وكرامتها. الدراسات أثبتت أن تمكين المرأة يؤدي إلى تحسن في جميع مؤشرات رفاهية الأسرة (Osabohien et al., 2025).

القيم والأخلاق والهوية الثقافية تشكل العنصر السابع في البعد الاجتماعي، حيث تسعى الأسر المستدامة إلى الحفاظ على قيمها الإيجابية وهويتها الثقافية ونقلها للأجيال القادمة. هذه القيم توفر إطاراً مرجعياً للسلوك وتساعد في بناء شخصية متوازنة للأطفال، كما تعزز من التماسك الأسري والشعور بالانتماء للمجتمع والأمة (Shahid et al., 2024).

6.3.2 مؤشرات قياس الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

لقياس مدى تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر، يتم استخدام مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية التي تغطي مختلف الأبعاد. من أبرز المؤشرات المالية نسبة الدخل إلى خط الفقر، حيث يتم مقارنة دخل الأسرة بخط الفقر المحدد رسمياً لتحديد ما إذا كانت الأسرة فوق أو تحت خط الفقر. الأسر المستدامة يجب أن يكون دخلها أعلى بكثير من خط الفقر بحيث توفر هامش أمان ضد التقلبات الاقتصادية (كردي، 2025).

مؤشر آخر مهم هو معدل الادخار، الذي يقاس بنسبة المدخرات الشهرية إلى الدخل الشهري. الأسر القادرة على ادخار نسبة معقولة من دخلها (عادة 10-20%) تُعتبر أكثر استدامة مالياً. كما يُستخدم مؤشر تنوع مصادر الدخل الذي يقيس عدد مصادر الدخل المختلفة للأسرة ونسبة مساهمة كل مصدر في الدخل الإجمالي (تاج الدين، 2024).

مؤشر الديون إلى الدخل يقيس مستوى المديونية لدى الأسرة بالنسبة لدخلها، حيث أن الأسر التي تتحمل ديوناً تزيد عن 40 % من دخلها تُعتبر معرضة لخطر مالي مرتفع وأقل استدامة. كما يُستخدم مؤشر الأصول المملوكة للأسرة، مثل المسكن والمركبات والمدخرات والاستثمارات، حيث أن امتلاك الأصول يعزز من الاستدامة المالية ويوفر حماية ضد الفقر (كردي، 2025).

من المؤشرات الاجتماعية المهمة مؤشر التماسك الأسري، الذي يمكن قياسه من خلال استبيانات تقيس جودة العلاقات بين أفراد الأسرة، ومستوى التواصل بينهم، ومدى رضاهم عن الحياة الأسرية. كما يُستخدم مؤشر الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والمياه النظيفة والكهرباء، حيث أن الوصول الكامل لهذه الخدمات يُعتبر ضرورياً للاستدامة الاجتماعية. (Perry, 2020)

المؤشرات التعليمية مثل معدل الالتحاق المدرسي للأطفال ومعدل إتمام المراحل التعليمية تُستخدم أيضاً لقياس الاستدامة، حيث أن التعليم الجيد للأطفال يُعتبر استثماراً في الاستدامة طويلة المدى. كما تُستخدم المؤشرات الصحية مثل معدلات سوء التغذية والأمراض المزمنة والوصول إلى الرعاية الصحية. (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023)

مؤشر المشاركة المجتمعية يقيس مدى انخراط الأسرة في الأنشطة المجتمعية والتطوعية، وعضويتها في المنظمات المجتمعية، وعلاقاتها الاجتماعية. كما يُستخدم مؤشر التمكين، خاصة تمكين المرأة، من خلال قياس مشاركتها في اتخاذ القرارات الأسرية والاقتصادية، واستقلاليتها المالية، ووصولها إلى الموارد والفرص (Osabohien et al., 2025).

7.3.2 الدراسات السابقة المتعلقة بالاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

دراسة كردي (2025) إسهاماً مهماً من خلال تحليلها لتأثير بعض المؤشرات المالية في الاستدامة المالية بالتطبيق على عدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة. وعلى الرغم من أن الدراسة طُبقت على المصارف وليس على الأسر، إلا أن المفاهيم والمؤشرات التي

تناولتها توفر إطاراً نظرياً مفيداً يمكن تطبيقه على مستوى الأسر. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وركزت على مؤشرات مثل السيولة والربحية والملاءة المالية كمحددات للاستدامة المالية. توصلت الدراسة إلى أن الاستدامة المالية تتحقق عندما يكون هناك توازن بين توليد الإيرادات والسيطرة على المصروفات، مع وجود احتياطات كافية لمواجهة المخاطر المحتملة. هذه النتائج يمكن إسقاطها على مستوى الأسر، حيث أن الاستدامة المالية للأسرة تتطلب أيضاً توازناً بين الدخل والإنفاق، مع القدرة على الادخار وبناء احتياطات للطوارئ. أوصت الدراسة بضرورة تطوير أنظمة مراقبة دورية للمؤشرات المالية واتخاذ إجراءات تصحيحية فورية عند ظهور مؤشرات على الضعف المالي، وهو ما ينطبق أيضاً على الأسر التي تحتاج إلى متابعة مستمرة لأوضاعها المالية.

من جانب آخر، قدمت دراسة تاج الدين (2024) رؤية شاملة حول الاستدامة المالية وفرضية العجز المزدوج من خلال دراسة تحليلية نظرية. ركزت الدراسة على العلاقة بين الاستدامة المالية والتوازنات الاقتصادية الكلية، وخلصت إلى أن الاستدامة المالية على المستوى الكلي تتطلب قدرة الكيان على الاستمرار في الوفاء بالتزاماته دون الحاجة إلى إجراءات تصحيحية حادة قد تؤثر سلباً على الأداء الاقتصادي. هذا المفهوم ينطبق بشكل مباشر على الأسر، حيث أن الاستدامة المالية للأسرة تعني قدرتها على الوفاء باحتياجاتها والتزاماتها المالية بشكل مستمر دون اللجوء إلى حلول قصيرة المدى قد تضر بها على المدى البعيد مثل الاستدانة المفرطة أو بيع الأصول الإنتاجية. أكدت الدراسة على أهمية التخطيط طويل المدى والإدارة الحكيمة للموارد المالية، وهي مبادئ أساسية لتحقيق الاستدامة المالية على مستوى الأسر أيضاً. كما أشارت الدراسة إلى أن الصدمات الخارجية يمكن أن تهدد الاستدامة المالية حتى للكيانات التي تتمتع بأساس مالي قوي، مما يؤكد أهمية بناء احتياطات ووسائل أمان كافية لمواجهة هذه الصدمات.

على الصعيد الاجتماعي، قدمت دراسة الصبيحي (2025) تحليلاً معمقاً للأسر المنتجة في المجتمع السعودي بين الإنجازات والتحديات في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لفحص واقع الأسر المنتجة في المملكة، والتحديات التي تواجهها، والفرص المتاحة أمامها في ظل رؤية 2030. أظهرت النتائج أن

الأسر المنتجة في السعودية حققت إنجازات ملموسة في تحسين أوضاعها المالية والاجتماعية، حيث ارتفع عدد الأسر المنتجة المسجلة رسمياً بنسبة 45% خلال السنوات الخمس الماضية، وزادت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملحوظ. كما أن الأسر المنتجة ساهمت في تمكين المرأة اقتصادياً، حيث تشكل النساء 78% من العاملين في مشاريع الأسر المنتجة. لكن الدراسة كشفت أيضاً عن تحديات كبيرة تواجه هذه الأسر، أبرزها صعوبة التسويق والوصول إلى الأسواق، ومحدودية التمويل المتاح، والافتقار إلى المهارات الإدارية والتسويقية، والمنافسة من المنتجات المستوردة. أوصت الدراسة بضرورة توفير منصات تسويقية متخصصة للأسر المنتجة، وتطوير برامج تدريبية متخصصة في إدارة المشاريع الصغيرة والتسويق الإلكتروني، وتوفير تمويل ميسر ومتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتشجيع الجهات الحكومية والخاصة على شراء منتجات الأسر المنتجة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية.

من المنظور الدولي، قدمت دراسة Hamdan Alghamdi و (2023) McGregor

مساهمة قيمة من خلال بحثها حول الثقافة المالية الأسرية والتنمية الوطنية من منظور الأسرة كمؤسسة اجتماعية. استخدمت الدراسة إطاراً نظرياً شاملاً يربط بين الثقافة المالية على مستوى الأسرة والتنمية على المستوى الوطني، منطلقة من فرضية أن الأسر المتقنة مالياً تساهم بشكل أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. خلصت الدراسة إلى أن الثقافة المالية الأسرية تمثل أساساً حاسماً لتحقيق الاستدامة المالية، حيث أن الأسر التي تتمتع بمستويات أعلى من الوعي المالي تكون أكثر قدرة على إدارة مواردها بكفاءة، واتخاذ قرارات مالية حكيمة، والتخطيط للمستقبل، وتجنب الوقوع في الديون المفرطة. كما وجدت الدراسة أن الثقافة المالية تنتقل من جيل إلى جيل داخل الأسرة، مما يعني أن الاستثمار في تحسين الثقافة المالية للجيل الحالي سيكون له تأثير إيجابي على الأجيال القادمة. أوصت الدراسة بضرورة إدراج التنقيف المالي ضمن المناهج التعليمية في المدارس، وتطوير برامج توعية مالية موجهة للأسر، وإنشاء مراكز استشارات مالية مجانية تساعد الأسر على إدارة مواردها بشكل أفضل.

أخيراً، قدمت دراسة Osabohien وزملائه (2025) تحليلاً مهماً للشمول المالي واستدامة الأعمال الأسرية وتأثيرها على سبل عيش الأسر. طبقت الدراسة على عينة واسعة من الأسر في عدة دول أفريقية، واستخدمت نماذج قياسية متقدمة لتحليل العلاقة بين الشمول

المالي والاستدامة. توصلت الدراسة إلى أن الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية يعزز بشكل كبير من استدامة الأعمال الأسرية ويحسن من سبل عيش الأسر. فالأسر التي لديها حسابات بنكية وإمكانية الوصول إلى الائتمان والتأمين والادخار الرسمي كانت أكثر قدرة على الاستثمار في مشاريعها، وإدارة المخاطر المالية، وتحقيق دخل مستدام. وجدت الدراسة أن كل زيادة بمقدار 10% في مستوى الشمول المالي ترتبط بزيادة بنسبة 7.3% في احتمالية بقاء الأعمال الأسرية وازدهارها على المدى الطويل. كما كشفت الدراسة عن أن النساء اللواتي يتمتعن بوصول مستقل إلى الخدمات المالية يكن أكثر قدرة على تمكين أسرهن اقتصادياً واجتماعياً. أوصت الدراسة بضرورة توسيع نطاق الشمول المالي ليشمل الفئات المهمشة والمناطق النائية، وتطوير منتجات مالية مبتكرة تلبي احتياجات الأسر ذات الدخل المحدود، وتبسيط إجراءات الوصول إلى الخدمات المالية، وتعزيز الثقافة المالية لتمكين الأسر من الاستفادة الفعالة من الخدمات المالية المتاحة.

4.2 العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

إن العلاقة بين تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة وتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية لهذه الأسر تمثل علاقة سببية مباشرة ومتعددة الأبعاد. فالمشاريع التطويرية بأبعادها الأربعة (الاقتصادي، الاجتماعي، الإداري/المؤسسي، والتموي) تمثل المدخلات والعمليات التي من خلالها يمكن تحقيق المخرج المتمثل في الاستدامة المالية والاجتماعية. هذه العلاقة ليست خطية بسيطة، بل هي علاقة معقدة تتضمن تفاعلات متبادلة وتأثيرات مباشرة وغير مباشرة بين مختلف أبعاد المتغيرين (Gallien et al., 2024).

من المنظور الاقتصادي، يساهم البعد الاقتصادي لمشاريع الدعم في تحقيق الاستدامة المالية من خلال توفير مصادر دخل مستقرة ومتنوعة للأسر المستفيدة. فعندما يتم تمكين الأسرة من إنشاء مشروع صغير أو متناهي الصغر، أو عندما يتم تدريب أفرادها على مهارات مهنية تؤهلهم لدخول سوق العمل، فإن ذلك يترجم مباشرة إلى زيادة في الدخل وتحسن في القدرة الشرائية والادخارية للأسرة. هذا التحسن في الوضع المالي يمكن الأسرة من تلبية

احتياجاتها الأساسية، وبناء مدخرات للطوارئ، والاستثمار في التعليم والصحة، وتحقيق الأمن الاقتصادي على المدى الطويل (الغامدي، 2022).

لكن العلاقة لا تقتصر على البعد المالي فقط، بل تمتد لتشمل البعد الاجتماعي للاستدامة. فالمشاريع التطويرية التي تتبنى منهجاً شاملاً يهتم بالبعد الاجتماعي إلى جانب البعد الاقتصادي تساهم في تعزيز التماسك الأسري وتحسين المكانة الاجتماعية للأسرة المستفيدة. فعندما ينجح أفراد الأسرة في مشروعهم ويصبحون منتجين ومساهمين في الاقتصاد بدلاً من كونهم متلقين للمساعدات، فإن ذلك يعزز من ثقتهم بأنفسهم ويحسن من نظرة المجتمع لهم، مما يعزز من الاستدامة الاجتماعية (الشمري، 2020).

البعد الإداري والمؤسسي للمشاريع التطويرية يلعب دوراً محورياً في ضمان فاعلية العلاقة بين المتغيرين. فالمشاريع التي تُدار بكفاءة وشفافية ومهنية عالية، والتي تعتمد على معايير الحوكمة الرشيدة وأنظمة المتابعة والتقييم الدقيقة، تكون أكثر قدرة على تحقيق أهدافها في تمكين الأسر وتحقيق الاستدامة. فالحوكمة الجيدة تضمن وصول الموارد إلى المستحقين الفعليين، وتوزيعها بعدالة، واستخدامها بكفاءة، ومتابعة نتائجها بدقة، مما يزيد من احتمالية تحقيق الاستدامة المنشودة. (Sawmar & Mohammad, 2019).

أما البعد التنموي فيمثل الإطار الشامل الذي يربط بين جميع الأبعاد ويضعها في سياق أوسع يستهدف التنمية المستدامة الشاملة. المشاريع التي تتبنى رؤية تنموية شاملة تركز ليس فقط على تحسين الوضع الحالي للأسر، بل على بناء قدراتها على المدى الطويل وضمان انتقال المنافع إلى الأجيال القادمة. هذا المنظور التنموي يعزز من العلاقة بين المشاريع التطويرية والاستدامة، حيث يجعل الاستدامة هدفاً أساسياً وليس مجرد نتيجة ثانوية (Harahap et al., 2023).

الدراسات السابقة أكدت على قوة هذه العلاقة وتعددية أبعادها. فدراسة الغامدي (2022) أثبتت أن برامج التمكين الاقتصادي القائمة على الزكاة نجحت في تحسين الأوضاع المالية لـ 68% من الأسر المستفيدة خلال سنتين. ودراسة الشمري (2020) أظهرت أن متوسط الدخل الشهري للأسر المستفيدة ارتفع بنسبة 73% بعد ثلاث سنوات من المشاركة في

البرامج التطويرية. كما أن دراسة (Rasool (2020 وجدت أن 72% من الأسر التي شاركت في برامج التمكين الاقتصادي استطاعت الخروج من دائرة الفقر المدقع خلال ثلاث سنوات.

لكن هذه العلاقة ليست حتمية أو تلقائية، بل تتأثر بعدة عوامل وسيطة ومعدلة قد تقوي أو تضعف من قوة العلاقة. من هذه العوامل جودة التصميم والتنفيذ للمشاريع التطويرية، حيث أن المشاريع المصممة بعناية والمنفذة بمهنية تكون أكثر قدرة على تحقيق الاستدامة. كما أن خصائص الأسر المستفيدة نفسها مثل مستوى التعليم والمهارات والدافعية تؤثر في قدرة الأسرة على الاستفادة من المشاريع وتحقيق الاستدامة (الخطيب والمالكى، 2021).

البيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة تلعب أيضاً دوراً مهماً في تعديل قوة هذه العلاقة. فالأسر التي تعمل في بيئة اقتصادية نشطة وسوق مفتوح تكون أكثر قدرة على تحقيق النجاح والاستدامة مقارنة بالأسر في بيئات اقتصادية راكدة. كما أن البيئة الاجتماعية الداعمة التي تشجع ريادة الأعمال وتحترم العمل المنتج تعزز من فرص نجاح المشاريع واستدامتها (حسين وعبدالوهاب، 2021).

مدة ونوعية المتابعة والدعم المستمر تمثل عاملاً آخر مهماً. فالدراسات أثبتت أن المشاريع التي حظيت بمتابعة دورية ودعم فني مستمر كانت أكثر نجاحاً واستدامة بنسبة 45% مقارنة بالمشاريع التي لم تحظ بهذا الدعم. هذا يؤكد أن العلاقة بين المشاريع التطويرية والاستدامة ليست علاقة آنية تنتهي بإنشاء المشروع، بل هي علاقة مستمرة تتطلب دعماً ومتابعة طويلة المدى (الغامدي، 2022).

من المنظور النظري، يمكن تفسير هذه العلاقة من خلال عدة نظريات. نظرية رأس المال البشري تفسر كيف أن الاستثمار في تعليم وتدريب أفراد الأسر يعزز من قدرتهم الإنتاجية ويزيد من دخلهم، وبالتالي يحقق الاستدامة المالية. نظرية رأس المال الاجتماعي تفسر كيف أن بناء شبكات اجتماعية داعمة وتعزيز العلاقات المجتمعية يساهم في تحقيق الاستدامة الاجتماعية. نظرية التمكين تركز على أهمية منح الأسر السلطة والموارد والقدرات اللازمة لاتخاذ السيطرة على حياتهم وتحقيق أهدافهم بشكل مستقل (Osabohien et al., 2025).

نظرية القدرات لأمارتيا سن توفر إطاراً شاملاً لفهم هذه العلاقة، حيث ترى أن التنمية الحقيقية لا تقاس بالدخل فقط، بل بتوسيع القدرات والخيارات المتاحة للأفراد. من هذا المنظور، فإن المشاريع التطويرية تساهم في تحقيق الاستدامة ليس فقط من خلال زيادة الدخل، بل من خلال توسيع قدرات الأسر وخياراتهم في مختلف جوانب الحياة، مما يمكنهم من عيش حياة يقدّرونها ويختارونها بأنفسهم. (Shahid et al., 2024)

أخيراً، من المهم الإشارة إلى أن العلاقة بين المتغيرين قد تكون أيضاً علاقة دائرية أو متبادلة. فكما أن المشاريع التطويرية تساهم في تحقيق الاستدامة، فإن تحقيق مستوى معين من الاستدامة يمكن الأسر من الاستثمار في تطوير مشاريعها بشكل أكبر، مما يخلق دائرة إيجابية من النمو والتطور المستمر. هذه الدائرية في العلاقة تؤكد على أهمية النظر إلى الاستدامة كعملية ديناميكية مستمرة وليس كحالة ثابتة يتم الوصول إليها مرة واحدة (Hamdan Alghamdi & McGregor, 2023).

5.2 الخاتمة

لقد سعى هذا الإطار النظري إلى تقديم رؤية شاملة ومتكاملة حول متغيرات الدراسة الأساسية: تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة كمتغير مستقل، والاستدامة المالية والاجتماعية للأسر كمتغير تابع، والعلاقة المعقدة والمتعددة الأبعاد بينهما. من خلال الاستعراض النظري والتحليل المعمق للأدبيات والدراسات السابقة، تبين أن موضوع تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة يمثل نقلة نوعية في فلسفة العمل الزكوي، حيث ينتقل من نموذج المساعدات الإغاثية المؤقتة إلى نموذج التمكين والتنمية المستدامة الذي يستهدف إحداث تغيير جذري ودائم في حياة الأسر المستفيدة.

أظهر التحليل النظري أن المشاريع التطويرية الفاعلة هي تلك التي تتبنى منهجاً شاملاً ومتوازناً يغطي أربعة أبعاد أساسية: البعد الاقتصادي الذي يركز على التمكين المالي وخلق مصادر دخل مستدامة، والبعد الاجتماعي الذي يهتم بتحسين المكانة الاجتماعية للأسر وتعزيز تماسكها، والبعد الإداري والمؤسسي الذي يضمن الكفاءة والشفافية في إدارة المشاريع، والبعد

التموي الذي يضع المشاريع في إطار تنموي أوسع يستهدف التنمية المستدامة الشاملة. هذه الأبعاد الأربعة متكاملة ومتشابكة، وإهمال أي بعد منها قد يضعف من فاعلية المشاريع وقدرتها على تحقيق الاستدامة المنشودة.

من جهة أخرى، أوضح الإطار النظري أن مفهوم الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر يتجاوز مجرد توفير الدخل الكافي ليشمل منظومة متكاملة من القدرات والموارد والعلاقات التي تمكن الأسرة من الحفاظ على مستوى معيشي لائق، والتعامل مع الصدمات والأزمات، والتخطيط للمستقبل، والمساهمة الفاعلة في المجتمع. الاستدامة المالية تتطلب استقرار الدخل وكفايته وتنوع مصادره، إلى جانب القدرة على الادخار والإدارة المالية الحكيمة. أما الاستدامة الاجتماعية فتتطلب التماسك الأسري، والصحة الجيدة، والتعليم المناسب، والمشاركة المجتمعية، والسكن اللائق، وتمكين جميع أفراد الأسرة وخاصة المرأة.

أكدت الدراسات السابقة التي تم استعراضها على وجود علاقة إيجابية قوية بين تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة وتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية لهذه الأسر. فالمشاريع التي تم تصميمها بعناية وتنفيذها بمهنية وتمت متابعتها بشكل دوري حققت نتائج ملموسة في تحسين الأوضاع المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة، حيث تمكنت نسب كبيرة من هذه الأسر من تحقيق دخل مستقر والخروج من دائرة الفقر. لكن هذه العلاقة ليست حتمية، بل تتأثر بعدة عوامل منها جودة التصميم والتنفيذ، وخصائص الأسر المستفيدة، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية المحيطة، ومدة ونوعية الدعم والمتابعة المقدمة.

في السياق السعودي، تكتسب هذه الموضوعات أهمية خاصة في ظل رؤية المملكة 2030 التي تسعى إلى بناء مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر، وتركز على تمكين المواطنين وتعزيز القطاع غير الربحي وتحقيق التنمية المستدامة. مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة تمثل أحد الروافد المهمة لتحقيق هذه الأهداف، حيث تساهم في خلق فرص عمل، وتمكين المرأة، ودعم ريادة الأعمال، وتقليل الاعتماد على الدعم الحكومي المباشر، وبناء مجتمع منتج ومستدام.

إن فهم العلاقة بين المتغيرين وطبيعة كل متغير على حدة يوفر أساساً نظرياً متيناً للدراسة الميدانية التي ستختبر هذه العلاقة في الواقع العملي وتقيس مدى تأثير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها المختلفة على تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية لهذه الأسر في المملكة العربية السعودية. كما أن هذا الإطار النظري يوفر مؤشرات ومعايير يمكن استخدامها في قياس المتغيرات وتقييم مدى النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة.

أخيراً، يؤكد هذا الإطار النظري على أن نجاح مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة في تحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية يتطلب تضافر جهود متعددة الأطراف، وتبني منهجيات شاملة ومتوازنة، والالتزام بمعايير الجودة والمهنية في جميع مراحل المشروع، والتركيز على بناء القدرات الذاتية للأسر المستفيدة بدلاً من خلق اعتماد دائم على الدعم الخارجي. كما يؤكد على أهمية النظر إلى الاستدامة كعملية مستمرة وليس كحالة نهائية، وضرورة المتابعة والتقييم المستمر والتطوير الدائم للبرامج والمشاريع بناءً على الدروس المستفادة والتغذية الراجعة من المستفيدين أنفسهم.

الفصل الثالث:

منهجية الدراسة

1.3 المقدمة

يمثل هذا الفصل الإطار المنهجي الذي تقوم عليه الدراسة الحالية، إذ يُعدّ تحديد المنهجية العلمية الملائمة ركيزةً جوهرية لضمان دقة النتائج وموثوقيتها وقابليتها للتعميم. وتسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها الأربعة —الاقتصادي والاجتماعي والإداري/المؤسسي والتموي — على تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر في المملكة العربية السعودية، وهو ما يستلزم تبني تصميم بحثي يجمع بين الصرامة المنهجية والمرونة الكافية للإحاطة بتعقيد الظاهرة محلّ الدراسة.

وتتبع أهمية هذا الفصل من كونه يرسم المسار العلمي الذي سارت عليه الدراسة بدءًا من تحديد المنهج البحثي المناسب، مرورًا بتعريف المتغيرات إجرائيًا وتحديد مجتمع الدراسة وعيّنتها، وانتهاءً ببيان أدوات جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل. ويتناول الفصل كذلك إجراءات التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها، فضلًا عن الاعتبارات الأخلاقية التي رُوّعت خلال مراحل البحث المختلفة. وقد حرص الباحث على أن تكون المنهجية المتبعة متسقة مع طبيعة الأسئلة البحثية والفرضيات المطروحة، بما يُمكن من الوصول إلى نتائج علمية قابلة للتطبيق وذات قيمة عملية لصانعي السياسات والقائمين على إدارة أموال الزكاة في المملكة العربية السعودية.

2.3 التعريفات الإجرائية لمتغيرات البحث

يُعدّ التعريف الإجرائي للمتغيرات خطوة منهجية ضرورية تهدف إلى تحويل المفاهيم النظرية إلى مؤشرات قابلة للقياس والملاحظة، مما يُسهّم في توحيد الفهم وتقليل الغموض. وفيما يأتي التعريفات الإجرائية لمتغيرات الدراسة الحالية:

أولاً: المتغير المستقل — تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

يُقصد بتطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة في هذه الدراسة مجمل الجهود والممارسات والبرامج المنهجية التي تتبناها الجهات المعنية بإدارة أموال الزكاة في المملكة

العربية السعودية بهدف الارتقاء بآليات توزيع الزكاة وتحويلها من مجرد إعانات استهلاكية مؤقتة إلى مشاريع إنتاجية وتمكينية مستدامة. ويُقاس هذا المتغير من خلال أربعة أبعاد فرعية:

❖ **البعد الاقتصادي:** يُشير إلى مجموعة السياسات والإجراءات التي تستهدف تحسين الوضع الاقتصادي للأسر المستفيدة من الزكاة، ويتضمن ذلك توفير التمويل الأصغر والقروض الحسنة لإنشاء مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، وتقديم برامج التدريب المهني والتأهيل الوظيفي، وتطوير آليات الربط بسوق العمل، ودعم المشاريع الإنتاجية المنزلية والأسرية. ويُقاس هذا البعد إجرائيًا من خلال استجابات أفراد العينة على الفقرات المتعلقة بمدى توافر هذه البرامج وفعاليتها وأثرها على دخل الأسرة وقدرتها على تلبية احتياجاتها الأساسية.

❖ **البعد الاجتماعي:** يُعرّف إجرائيًا بأنه مجموعة البرامج والمبادرات الموجهة نحو تعزيز رأس المال الاجتماعي للأسر المستفيدة وتقوية نسيجها الاجتماعي، ويشمل ذلك برامج الإرشاد الأسري والدعم النفسي والاجتماعي، وتعزيز التماسك الأسري، والحد من العزلة الاجتماعية، وتيسير الاندماج المجتمعي، وتوفير خدمات التعليم والصحة. ويُقاس من خلال استجابات أفراد العينة على الفقرات التي تتناول مدى إسهام هذه البرامج في تحسين العلاقات الأسرية والمجتمعية ورفع مستوى الرضا عن الحياة.

❖ **البعد الإداري/المؤسسي:** يُقصد به في هذه الدراسة مجموعة الهياكل التنظيمية والأنظمة الإدارية والسياسات المؤسسية التي تحكم عمل الجهات القائمة على إدارة مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة، ويتضمن ذلك جودة الحوكمة والشفافية في إدارة أموال الزكاة، وكفاءة آليات استهداف المستفيدين واختيارهم، وفعالية أنظمة المتابعة والتقييم، ومستوى التنسيق بين الجهات ذات العلاقة، ودرجة توظيف التقنية في العمليات الإدارية. ويُقاس من خلال الفقرات المتعلقة بتقييم المستفيدين لجودة الخدمات الإدارية وسهولة الوصول إليها وعدالة إجراءات التوزيع.

❖ **البعد التنموي:** يُعرّف إجرائيًا بأنه مجموعة الاستراتيجيات والبرامج ذات الطابع التنموي الشامل التي تتجاوز تلبية الاحتياجات الآنية إلى بناء قدرات الأسر على المدى البعيد، ويشمل ذلك برامج بناء القدرات والتمكين الذاتي، وتطوير المهارات الحياتية والقيادية،

وتعزيز ثقافة الادّخار والتخطيط المالي، ودعم التعليم المستمر لأفراد الأسرة، وتحقيق الانتقال التدريجي من حالة الاعتماد على الزكاة إلى الاكتفاء الذاتي. ويُقاس من خلال الفقرات التي تتناول مدى إسهام هذه البرامج في تنمية قدرات أفراد الأسرة وتحقيق استقلاليتهم.

ثانيًا: المتغير التابع — الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

يُقصد بالاستدامة المالية والاجتماعية للأسر في هذه الدراسة الحالة التي تصل إليها الأسر المستفيدة من الزكاة حين تصبح قادرة على تحقيق مستوى معيشي مقبول والحفاظ عليه بصورة مستمرة ومستقلة دون الاعتماد الكلي على المساعدات الخارجية. ويُقاس هذا المتغير من خلال بُعدين:

- ❖ **الاستدامة المالية:** تُعرّف إجرائيًا بأنها قدرة الأسرة على توليد دخل منتظم وكافٍ لتغطية نفقاتها الأساسية والطارئة، وامتلاكها لأصول إنتاجية أو مدّخرات تُمكنها من مواجهة الصدمات المالية، وتراجع اعتمادها التدريجي على مصادر الدعم الخارجي. ويُقاس من خلال مؤشرات تشمل مستوى الدخل الشهري للأسرة، ونسبة الإنفاق إلى الدخل، ومستوى الادّخار، وامتلاك الأصول الإنتاجية، ودرجة الاعتماد على الزكاة.
- ❖ **الاستدامة الاجتماعية:** تُعرّف إجرائيًا بأنها قدرة الأسرة على الحفاظ على تماسكها الداخلي واندماجها الفاعل في المجتمع المحيط، وتمتّع أفرادها بمستوى مقبول من الرفاه النفسي والاجتماعي، وقدرتهم على المشاركة الإيجابية في الحياة المجتمعية. ويُقاس من خلال مؤشرات تشمل مستوى التماسك الأسري، ودرجة المشاركة المجتمعية، ومستوى الرضا عن الحياة، ومدى الوصول إلى خدمات التعليم والصحة، ودرجة الشعور بالكرامة والاستقلالية.

3.3 تصميم البحث (بصلة البحثي)

تتبنّى هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لطبيعة المشكلة البحثية وأهدافها، إذ يُمكن هذا المنهج من وصف الظاهرة محلّ الدراسة وصفًا دقيقًا ومنظمًا كما هي في الواقع، ثم تحليلها تحليلًا كمّيًا للكشف عن العلاقات والأثر بين متغيراتها. ويتجاوز هذا المنهج مجرد جمع البيانات ووصفها إلى تفسير النتائج واستخلاص الدلالات والاستنتاجات في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

وقد وقع الاختيار على هذا المنهج لعدة اعتبارات مترابطة. يتعلق الاعتبار الأول بطبيعة الظاهرة المدروسة، فأثر تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة على الاستدامة المالية والاجتماعية ظاهرة قائمة بالفعل في الواقع المعاش، ويتطلب فهمها رصدًا دقيقًا لأبعادها ومكوّناتها كما يدركها المستفيدون أنفسهم. أما الاعتبار الثاني فيتصل بطبيعة الأهداف البحثية، حيث تسعى الدراسة إلى تحديد أثر الأبعاد الأربعة للمتغير المستقل على المتغير التابع وقياس مستوى هذا الأثر، وهو ما يستلزم جمع بيانات كمّية وتحليلها إحصائيًا. ويرتبط الاعتبار الثالث بالجدوى العملية، إذ يُتيح المنهج الوصفي التحليلي دراسة عيّات كبيرة نسبيًا في وقت محدود وبتكاليف معقولة مقارنة بالمنهج التجريبي، مع إمكانية تعميم النتائج على مجتمع الدراسة.

فلسفة البحث

تنطلق هذه الدراسة من الفلسفة الوضعية (Positivism) التي تفترض وجود حقيقة موضوعية قابلة للقياس والملاحظة، وأنه يمكن دراسة الظواهر الاجتماعية بالأساليب الكمّية نفسها المستخدمة في العلوم الطبيعية مع مراعاة الفوارق. وتتسق هذه الفلسفة مع هدف الدراسة في قياس الأثر بين المتغيرات وفق مؤشرات رقمية واختبار فرضيات محددة سلفًا. غير أنّ الباحث يدرك أنّ الظواهر الاجتماعية أكثر تعقيدًا من أن تُختزل في أرقام صرفة، ولذلك يستعين ببعض الأسئلة المفتوحة في أداة الدراسة لإثراء البيانات الكمّية ببعض الدلالات النوعية، دون أن يتحوّل البحث إلى دراسة مختلطة بالمعنى المنهجي الكامل.

وتتبنّى الدراسة المدخل الكمّي (Quantitative Approach) الذي يعتمد على جمع البيانات الرقمية من خلال أداة الاستبانة وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

ويُتسم هذا المدخل بقدرته على التعامل مع عيّنات كبيرة، وتوفير نتائج قابلة للتعميم، وإتاحة المقارنة الموضوعية بين المتغيرات، واختبار الفرضيات بدرجة عالية من الدقة.

وتعتمد الدراسة على استراتيجية المسح الميداني (Survey Strategy) بوصفها الأنسب لتحقيق أهداف الدراسة، وذلك من خلال تطبيق استبانة مُحكّمة على عيّنة ممثّلة من الأسر المستفيدة من مشاريع الزكاة في المملكة العربية السعودية. وتُمكن هذه الاستراتيجية من جمع بيانات موحّدة ومتجانسة من عدد كبير من المستجيبين في فترة زمنية محددة، مما يُسهّل عملية المقارنة والتحليل الإحصائي.

4.3 مجتمع البحث وطرق وتقنيات أخذ العينات

مجتمع البحث

يتكوّن مجتمع البحث في هذه الدراسة من جميع الأسر المستفيدة من مشاريع دعم الزكاة في المملكة العربية السعودية، والمسجّلة لدى الجهات المعنية بتقديم خدمات الزكاة كالجمعيات الخيرية وصناديق الزكاة والضمان الاجتماعي. ووفقًا للبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك، يُقدّر عدد الأسر المستفيدة من برامج الدعم الزكوي والخيري بنحو 1,200,000 أسرة مستفيدة تقريبًا موزّعة على مختلف مناطق المملكة العربية السعودية. ويشمل هذا المجتمع الأسر المستفيدة من أشكال الدعم المختلفة سواء كانت مساعدات مالية مباشرة، أو مشاريع إنتاجية، أو برامج تدريب وتأهيل، أو خدمات تعليمية وصحية مقدّمة من جهات الزكاة.

طريقة أخذ العينات

نظرًا لكبر حجم مجتمع البحث وتوزّعه الجغرافي الواسع على مختلف مناطق المملكة، اعتمدت الدراسة على أسلوب العينة العشوائية الطبقية متعددة المراحل (Multi-Stage Stratified Random Sampling)، وذلك وفق المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى — التقسيم الطبقي الجغرافي:** قُسمت مناطق المملكة العربية السعودية إلى ثلاث طبقات جغرافية رئيسية وفقاً للكثافة السكانية وحجم الأسر المستفيدة، وهي: المنطقة الوسطى (الرياض والقصيم)، والمنطقة الغربية (مكة المكرمة والمدينة المنورة)، والمنطقة الشرقية (الشرقية والأحساء)، مع تمثيل نسبي لبقية المناطق.
- **المرحلة الثانية — اختيار الجهات المقدمة للخدمة:** اختيرت عشوائياً 12 جمعية خيرية ومؤسسة زكوية من بين الجهات العاملة في كل طبقة جغرافية، بواقع 4 جمعيات من كل طبقة، مع مراعاة التنوع بين الجمعيات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة.
- **المرحلة الثالثة — اختيار الأسر المستفيدة:** اختيرت الأسر المستفيدة عشوائياً من قوائم المستفيدين المسجلين لدى كل جمعية، مع مراعاة التناسب في التمثيل حسب الجنس والمنطقة الجغرافية ونوع البرنامج المستفاد منه.

تحديد حجم العينة

لتحديد الحجم المناسب للعينة من مجتمع بحث يبلغ حوالي 1,200,000 أسرة، استُخدمت معادلة ستيفن ثامبسون (Steven Thompson) لتحديد حجم العينات في المجتمعات الكبيرة، وهي:

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{[(N-1) \times (d^2/z^2)] + p(1-p)}$$

حيث إن:

- N = حجم مجتمع البحث = 1,200,000 أسرة
- p = نسبة توافر الخاصية في المجتمع = 0.50 (للحصول على أكبر حجم عينة ممكن)
- d = 0.05 = نسبة الخطأ المسموح به
- z = 1.96 = 95% ثقة

ويتطبيق المعادلة:

$$n = \frac{1,200,000 \times 0.50 \times 0.50}{[(1,200,000 - 1) \times (0.0025/3.8416)] + (0.50 \times 0.50)}$$

$$n = \frac{300,000}{[1,199,999 \times 0.000651] + 0.25}$$

$$n = \frac{300,000}{781.16 + 0.25}$$

$$n = \frac{300,000}{781.41} \approx 384$$

وبذلك بلغ الحد الأدنى المطلوب للعينة 384 مفردة. وتحسبًا لاحتمالات عدم الاستجابة أو عدم صلاحية بعض الاستبانات، وُزعت 450 استبانة، واستُرُجعت 421 استبانة، واستُبعدت 37 استبانة لعدم اكتمالها أو وجود أنماط إجابة غير منطقية، ليصبح العدد النهائي للاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي 384 استبانة بنسبة استجابة فعلية بلغت 85.3%، وهي نسبة مقبولة وكافية لأغراض البحث العلمي.

5.3 طريقة جمع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة (Questionnaire) بوصفها أداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، نظرًا لملاءمتها لطبيعة الدراسة الكمية وقدرتها على الوصول إلى عدد كبير من المبحوثين الموزعين جغرافيًا على مناطق مختلفة من المملكة العربية السعودية. وقد صُممت الاستبانة وفقًا لمقياس ليكرت الخماسي (Five-Point Likert Scale) الذي يتدرج من "موافق بشدة" بوزن نسبي (5) إلى "غير موافق بشدة" بوزن نسبي (1)، وهو من أكثر المقاييس شيوعًا واستخدامًا في الدراسات الاجتماعية والإنسانية لقياس الاتجاهات والآراء.

تكوّنت الاستبانة من ثلاثة أقسام رئيسية: القسم الأول يتضمّن البيانات الديموغرافية للمبحوثين ويشمل 6 متغيرات هي الجنس والعمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة ومدة الاستفادة من برامج دعم الزكاة. والقسم الثاني يقيس المتغير المستقل وهو تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة ويتضمّن 16 فقرة موزعة على أربعة محاور هي البُعد الاقتصادي (4 فقرات) والبُعد الاجتماعي (4 فقرات) والبُعد الإداري/المؤسسي (4 فقرات) والبُعد التنموي (4 فقرات). والقسم الثالث يقيس المتغير التابع وهو الاستدامة المالية والاجتماعية ويتضمّن 10 فقرات موزعة على محورين هما الاستدامة المالية (5 فقرات) والاستدامة الاجتماعية (5 فقرات). وبذلك يبلغ إجمالي فقرات الاستبانة 26 فقرة بالإضافة إلى 6 متغيرات ديموغرافية.

أمّا فيما يخصّ آلية التوزيع، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوبين متكاملين لتوزيع الاستبانة بهدف ضمان أعلى معدل استجابة ممكن. الأسلوب الأول هو التوزيع الإلكتروني

عبر تصميم الاستبانة باستخدام نماذج جوجل (Google Forms) وإرسال الرابط إلى المستفيدين عبر الجمعيات الخيرية المتعاونة من خلال رسائل واتساب ورسائل نصية قصيرة . والأسلوب الثاني هو التوزيع الميداني المباشر حيث وُزعت نسخ ورقية من الاستبانة في مقرّات الجمعيات الخيرية المتعاونة على الأسر المستفيدة التي تتردّد عليها، مع تقديم شرح مبسّط لأهداف الدراسة وكيفية الإجابة، وذلك لمراعاة المبحوثين الذين قد لا يتمكّنون من استخدام النسخة الإلكترونية.

وقد رُوعي في تصميم الاستبانة عدّة اعتبارات منهجية وأخلاقية، حيث تضمّنت مقدّمة تعريفية توضّح هدف الدراسة وتطمئن المبحوثين بشأن سرّية بياناتهم، ولم يُطلب من المبحوثين ذكر أسمائهم أو أي بيانات تكشف هويّتهم ضماناً للسريّة والخصوصية، كما صيغت الفقرات بلغة عربية فصّحى مبسّطة وواضحة تتناسب مع المستويات التعليمية المختلفة للمبحوثين، إضافة إلى عرض الاستبانة على مجموعة من المحكّمين المتخصّصين للتحقّق من صدقها الظاهري وصدق المحتوى قبل توزيعها بصورتها النهائية.

6.3 أنواع البيانات

اعتمدت هذه الدراسة على نوعين أساسيين من البيانات لتحقيق أهدافها البحثية والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فرضياتها.

- **أولاً: البيانات الأولية (Primary Data)** وهي البيانات التي جُمعت ميدانياً لأول مرة من مصادرها الأصلية لأغراض هذه الدراسة تحديداً، وتتمثّل في البيانات المستقاة من استجابات أفراد عينة البحث البالغ عددهم 384 مبحوثاً من الأسر المستفيدة من مشاريع دعم الزكاة في المملكة العربية السعودية على فقرات الاستبانة. وتشمل هذه البيانات الأولية: البيانات الديموغرافية للمبحوثين وهي بيانات اسمية وترتيبية تتعلّق بخصائصهم الشخصية والأسرية كالجنس والعمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة ومدة الاستفادة من برامج الدعم، وبيانات المتغير المستقل وهي بيانات ترتيبية مقاسة على مقياس ليكرت الخماسي تعكس تقييمات المبحوثين لمستوى تطوير مشاريع

دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها الأربعة (الاقتصادي والاجتماعي والإداري/المؤسسي والتنموي)، وبيانات المتغير التابع وهي بيانات ترتيبية مقاسة على مقياس ليكرت الخماسي تعكس مستوى الاستدامة المالية والاجتماعية المتحققة لدى الأسر المستفيدة.

■ **ثانيًا: البيانات الثانوية. (Secondary Data)** وهي البيانات والمعلومات التي جُمعت من مصادر موجودة ومنشورة سابقًا، واستُخدمت في بناء الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة ومراجعة الأدبيات السابقة. وتشمل هذه البيانات: الكتب العلمية والمراجع الأكاديمية المتخصصة في مجالات الزكاة والتنمية الاجتماعية والاستدامة والتمكين الاقتصادي، والرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه) والأبحاث المنشورة في المجالات العلمية المحكّمة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والتقارير والإحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهات الحكومية كوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية والهيئة العامة للزكاة والضريبة والجمارك والهيئة العامة للإحصاء، والأنظمة والتشريعات واللوائح المنظمة لعمل الزكاة والجمعيات الخيرية في المملكة العربية السعودية، فضلاً عن الوثائق والتقارير المنشورة من المنظمات الدولية كالبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالتمكين الاقتصادي والاستدامة الاجتماعية.

7.3 إجراءات التحليل الإحصائي

اعتمدت الدراسة على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS** (الإصدار 28) لتحليل البيانات المجمعة، وذلك وفق الإجراءات الإحصائية التالية:

إجراءات التحقق من صلاحية البيانات وجودة أداة القياس:

■ **اختبار صدق الاتساق الداخلي: (Internal Consistency Validity)** حُسبت معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وبين درجة كل محور والدرجة الكلية للاستبانة، للتحقق من أن كل فقرة تقيس فعلاً ما وُضعت لقياسه وأنها مرتبطة بنائياً بالمحور والأداة ككل.

- اختبار الثبات بمعامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): حُسب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة وللاستبانة ككل، للتأكد من أن الأداة تُعطي نتائج مستقرة ومتسقة في حال إعادة تطبيقها في ظروف مماثلة، حيث يُعدّ المعامل مقبولاً إذا تجاوزت قيمته (0.70).
- اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test): أُجري اختبار كولموجوروف-سميرنوف (Kolmogorov-Smirnov) للتحقق من اعتدالية توزيع البيانات، وهو شرط أساسي لتحديد نوع الاختبارات الإحصائية المناسبة (معلمية أو لامعلمية).

إجراءات التحليل الوصفي: (Descriptive Analysis)

- التكرارات والنسب المئوية (Frequencies & Percentages): استُخدمت لوصف خصائص عينة البحث الديموغرافية وتوزيعها وفقاً لمتغيرات الجنس والعمر والمستوى التعليمي والحالة الاجتماعية وعدد أفراد الأسرة ومدة الاستفادة من برامج الدعم.
- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية (Means & Standard Deviations): حُسبت لكل فقرة من فقرات الاستبانة ولكل محور وللاداة ككل، لتحديد مستوى موافقة المبحوثين على كل فقرة وترتيب الفقرات والمحاور تنازلياً وفقاً لأهميتها النسبية، مع اعتماد المعيار التالي لتفسير المتوسطات: من (1.00) إلى (1.80) منخفض جداً، ومن (1.81) إلى (2.60) منخفض، ومن (2.61) إلى (3.40) متوسط، ومن (3.41) إلى (4.20) مرتفع، ومن (4.21) إلى (5.00) مرتفع جداً.
- الأهمية النسبية (Relative Importance): حُسبت لتحديد الوزن النسبي لكل فقرة ومحور مقارنة بغيره.

إجراءات التحليل الاستدلالي: (Inferential Analysis)

- تحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression): استُخدم لاختبار أثر المتغير المستقل (تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة) بصورته الإجمالية

على المتغير التابع (الاستدامة المالية والاجتماعية)، وتحديد قوة هذا الأثر واتجاهه ومستوى دلالاته الإحصائية.

- **تحليل الانحدار الخطي المتعدد: (Multiple Linear Regression)** استُخدم لاختبار أثر أبعاد المتغير المستقل الأربعة (البُعد الاقتصادي، البُعد الاجتماعي، البُعد الإداري/المؤسسي، البُعد التنموي) مجتمعةً على المتغير التابع، وتحديد الإسهام النسبي لكل بُعد في تفسير التباين في الاستدامة المالية والاجتماعية، وتحديد أيّ الأبعاد أكثر تأثيرًا.
- **معامل التحديد: (R^2)** حُسب لتحديد نسبة التباين في المتغير التابع الذي تُفسره أبعاد المتغير المستقل، أي القدرة التفسيرية للنموذج.
- **اختبار (F) لتحليل التباين:** استُخدم للتحقق من معنوية نموذج الانحدار ككل وملاءمته لتفسير العلاقة بين المتغيرات.
- **اختبار (t) لمعاملات الانحدار:** استُخدم لاختبار معنوية أثر كل بُعد من أبعاد المتغير المستقل على حدة في المتغير التابع.
- **معامل ارتباط بيرسون: (Pearson Correlation)** استُخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة الارتباطية بين أبعاد المتغير المستقل والمتغير التابع.

8.3 الخاتمة

تناول هذا الفصل الإطار المنهجي الذي اعتمدت عليه الدراسة بوصفه الركيزة العلمية التي تضمن موثوقية النتائج ودقتها وقابليتها للتعميم. وقد تبنت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يتلاءم مع طبيعة الظاهرة المدروسة وأهداف البحث، إذ يُمكن من رصد واقع مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة وتحليل أثرها على الاستدامة المالية والاجتماعية من خلال بيانات كمية قابلة للقياس والتحليل الإحصائي.

وقد تحدّد مجتمع البحث بالأسر المستفيدة من مشاريع دعم الزكاة في المملكة العربية السعودية والبالغ عددها نحو 1,200,000 أسرة، فيما بلغ حجم العينة النهائية 384 مفردة اختيرت بأسلوب العينة العشوائية الطبقية متعددة المراحل، وهو ما يُحقّق التمثيل الملائم لمجتمع

البحث عند مستوى ثقة 95% وحدّ خطأ 5%. واستُخدمت الاستبانة المصمّمة وفق مقياس ليكرت الخماسي أداة رئيسية لجمع البيانات الأولية، حيث تضمّنت 26 فقرة موزّعة على ستة محاور تغطّي أبعاد المتغير المستقل الأربعة ومحوري المتغير التابع، فضلاً عن 6 متغيرات ديموغرافية.

كما تضمّن هذا الفصل عرضاً تفصيلياً لإجراءات التحقّق من صلاحية أداة القياس من خلال اختبارات الصدق والثبات، ولإجراءات التحليل الإحصائي المتنوّعة التي شملت أساليب التحليل الوصفي كالتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وأساليب التحليل الاستدلالي كتحليل الانحدار البسيط والمتعدّد ومعاملات الارتباط واختبارات الفروق، وذلك بما يكفل الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها بدقّة وموضوعية علمية. وسيتناول الفصل التالي عرض نتائج التحليل الإحصائي ومناقشتها وتفسيرها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة.

الفصل الرابع:
التحليل الإحصائي
ومناقشة النتائج

1.4 المقدمة

يتناول هذا الفصل عرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات التي جُمعت من أفراد عينة الدراسة، بهدف التعرف إلى أثر تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها المختلفة، والمتمثلة في البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد الإداري/المؤسسي، والبعد التنموي، على تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة بالمملكة العربية السعودية. وقد اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة متغيراتها، حيث تم استخدام الإحصاءات الوصفية في توصيف عينة الدراسة وتحليل استجابات الباحثين على فقرات الاستبانة، كما تم استخدام معاملات الارتباط وألفا كرونباخ للتحقق من صدق الأداة وثباتها، إلى جانب تحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

وينقسم هذا الفصل إلى عدة أجزاء رئيسية، تبدأ بتوصيف عينة الدراسة وفق الخصائص الديموغرافية، ثم عرض نتائج اختبارات الصدق والثبات، يليه تحليل وصفي لمتغيرات الدراسة، وأخيراً اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج. ويهدف هذا التسلسل إلى تقديم صورة واضحة ومتكاملة عن واقع الدراسة الميدانية، بما يسهم في تفسير النتائج والوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة تدعم أهداف الدراسة.

2.4 توصيف عينة الدراسة (الإحصائيات الوصفية لعينة البحث)

بلغ الحد الأدنى المطلوب للعينة 384 مفردة. وتحسباً لاحتمالات عدم الاستجابة أو عدم صلاحية بعض الاستبانات، وُرِّعت 450 استبانة، واستُرْجعت 421 استبانة، واستُبعدت 37 استبانة لعدم اكتمالها أو وجود أنماط إجابة غير منطقية، ليصبح العدد النهائي للاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي 384 استبانة بنسبة استجابة فعلية بلغت 85.3%، وهي نسبة مقبولة وكافية لأغراض البحث العلمي.

جدول (1): توزيع الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

النسبة المئوية	العدد	البيان
100.0%	450	الاستبانات الموزعة
93.6%	421	الاستبانات المستردة
8.2%	37	الاستبانات المستبعدة
85.3%	384	الاستبانات الصالحة للتحليل

يتبين من الجدول السابق أن الباحثة قامت بتوزيع 450 استبانة على أفراد مجتمع الدراسة، وتم استرداد 421 استبانة بنسبة 93.6% من إجمالي الاستبانات الموزعة، وهي نسبة مرتفعة تعكس تفاعل أفراد العينة مع الدراسة. وبعد فحص الاستبانات المستردة، تم استبعاد 37 استبانة لعدم اكتمال بياناتها أو لوجود أنماط إجابة غير منطقية، وهو ما يمثل 8.2% من إجمالي الاستبانات الموزعة. وبذلك بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل 384 استبانة بنسبة 85.3%، وهي نسبة مناسبة إحصائيًا وتكفل الاعتماد على النتائج المتحصلة من التحليل.

جدول (2): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

النسبة المئوية	التكرار	الجنس
40.6%	156	ذكر
59.4%	228	أنثى
100%	384	الإجمالي

توضح النتائج أن نسبة الإناث بلغت 59.4% مقابل 40.6% للذكور، ما يشير إلى أن تمثيل الإناث في عينة الدراسة كان أعلى من الذكور. وقد يُعزى ذلك إلى أن النساء يشكلن نسبة ملحوظة من الفئات المستفيدة من برامج الدعم الزكوي، سواء بصفتهم معيلات للأسر أو ضمن أسر مستفيدة من تلك البرامج.

جدول (3): توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 25 سنة	42	10.9%
من 25 إلى أقل من 35 سنة	96	25.0%
من 35 إلى أقل من 45 سنة	118	30.7%
من 45 إلى أقل من 55 سنة	84	21.9%
55 سنة فأكثر	44	11.5%
الإجمالي	384	100%

يتضح من الجدول أن الفئة العمرية من 35 إلى أقل من 45 سنة جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 30.7%، تلتها الفئة من 25 إلى أقل من 35 سنة بنسبة 25.0%، ثم الفئة من 45 إلى أقل من 55 سنة بنسبة 21.9%. وتدل هذه النتائج على أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية القادرة على إدارة شؤون الأسرة وتحمل مسؤولياتها الاقتصادية والاجتماعية.

جدول (4): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
غير متعلّم	28	7.3%
ابتدائي	54	14.1%
متوسط	82	21.4%
ثانوي	136	35.4%
جامعي فأعلى	84	21.9%
الإجمالي	384	100%

تشير النتائج إلى أن الفئة الأعلى تمثيلاً كانت فئة الحاصلين على التعليم الثانوي بنسبة 35.4%، تليها فئة الجامعي فأعلى بنسبة 21.9%، ثم فئة التعليم المتوسط بنسبة

21.4%. ويظهر من ذلك وجود تباين تعليمي داخل العينة، بما يعكس اختلاف الخلفيات المعرفية للأسر المستفيدة، وهو ما قد يؤثر في قدرتها على الاستفادة من برامج الدعم التنموي.

جدول (5): توزيع أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية
أعزب/عزباء	36	9.4%
متزوج/ة	241	62.8%
مطلق/ة	61	15.9%
أرمل/ة	46	12.0%
الإجمالي	384	100%

يتبين أن المتزوجين شكّلوا النسبة الأكبر من أفراد العينة بواقع 62.8%، وهو ما يتفق مع طبيعة الدراسة التي تستهدف أسرًا مستفيدة من مشاريع الزكاة. كما بلغت نسبة المطلقين 15.9%، والأرامل 12.0%، وهو ما يدل على وجود شرائح اجتماعية تحتاج إلى اهتمام خاص ضمن برامج الدعم.

جدول (6): توزيع أفراد العينة حسب عدد أفراد الأسرة

عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 أفراد	39	10.2%
من 3 إلى 5 أفراد	148	38.5%
من 6 إلى 8 أفراد	137	35.7%
أكثر من 8 أفراد	60	15.6%
الإجمالي	384	100%

توضح النتائج أن أكثر الأسر تقع ضمن فئة 3 إلى 5 أفراد بنسبة 38.5%، تليها فئة 6 إلى 8 أفراد بنسبة 35.7%، وهو ما يشير إلى أن غالبية الأسر المستفيدة متوسطة إلى كبيرة الحجم، الأمر الذي يفسر تنوع احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية.

جدول (7): توزيع أفراد العينة حسب مدة الاستفادة من برامج دعم الزكاة

النسبة المئوية	التكرار	مدة الاستفادة
15.1%	58	أقل من سنة
31.8%	122	من سنة إلى أقل من 3 سنوات
29.7%	114	من 3 إلى أقل من 5 سنوات
23.4%	90	5 سنوات فأكثر
100%	384	الإجمالي

تشير النتائج إلى أن الفئة الأكثر تمثيلاً كانت فئة من سنة إلى أقل من 3 سنوات بنسبة 31.8%، تليها فئة من 3 إلى أقل من 5 سنوات بنسبة 29.7%، ما يدل على أن نسبة كبيرة من أفراد العينة لديهم تجربة فعلية ممتدة نسبياً مع برامج الدعم، وهو ما يمنحهم قدرة أكبر على تقييم أثرها بصورة واقعية.

3.4 اختبارات الصدق والثبات للاستبيانات

الصدق الظاهري

تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في الإدارة والعمل الاجتماعي والإحصاء، وذلك للتحقق من وضوح الفقرات وسلامتها اللغوية ومدى ملاءمتها لقياس متغيرات الدراسة. وقد أخذت ملاحظاتهم بعين الاعتبار وأجريت التعديلات اللازمة حتى خرجت الأداة بصورتها النهائية.

صدق الاتساق الداخلي

تم حساب معاملات ارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (8): معاملات ارتباط فقرات المحاور بالدرجة الكلية

المحور	نطاق معاملات الارتباط	مستوى الدلالة
البعد الاقتصادي	0.721 – 0.842	0.000
البعد الاجتماعي	0.694 – 0.831	0.000
البعد الإداري/المؤسسي	0.708 – 0.856	0.000
البعد التنموي	0.739 – 0.867	0.000
الاستدامة المالية	0.711 – 0.848	0.000
الاستدامة الاجتماعية	0.726 – 0.861	0.000

يتضح من النتائج أن جميع معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لمحاورها جاءت موجبة ومرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى 0.01، مما يؤكد تمتع فقرات الاستبانة بدرجة جيدة من الاتساق الداخلي، وأن كل فقرة تقيس البعد الذي تنتمي إليه بصورة سليمة.

الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ

جدول (9): نتائج معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
البعد الاقتصادي	4	0.861
البعد الاجتماعي	4	0.844
البعد الإداري/المؤسسي	4	0.879
البعد التنموي	4	0.888
الاستدامة المالية	5	0.873
الاستدامة الاجتماعية	5	0.881

الأداة ككل	26	0.947
------------	----	-------

تشير النتائج إلى أن جميع معاملات ألفا كرونباخ جاءت مرتفعة، إذ تراوحت بين 0.844 و 0.888. للمحاور الفرعية، بينما بلغ معامل الثبات الكلي للأداة 0.947، وهي قيمة مرتفعة جدًا تدل على تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات والاتساق الداخلي، الأمر الذي يبرر استخدامها في التحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

4.4 الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث (الإجابة على أسئلة البحث)

اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي، وتم تفسير المتوسطات الحسابية

الإحصاء الوصفي للمتغير المستقل: تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الاقتصادي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
1	توفير فرص تمويلية ملائمة	4.18	0.71	مرتفع	2
2	تقديم تدريب مهني وتأهيل وظيفي	4.09	0.76	مرتفع	4
3	ربط الأسر بفرص عمل حقيقية	4.11	0.74	مرتفع	3
4	دعم المشاريع الإنتاجية المنزلية	4.23	0.69	مرتفع جدًا	1
	المتوسط العام	4.15	0.73	مرتفع	

أظهرت النتائج أن المتوسط العام للبعد الاقتصادي بلغ 4.15 بانحراف معياري 0.73، وهي درجة مرتفعة، مما يدل على اقتناع أفراد العينة بأن تطوير مشاريع دعم الزكاة يسهم

بدرجة كبيرة في تحسين الجوانب الاقتصادية للأسر المستفيدة. كما جاءت الفقرة المتعلقة بدعم المشاريع الإنتاجية المنزلية في المرتبة الأولى بمتوسط 4.23، بما يشير إلى إدراك المبحوثين لأهمية هذا النوع من الدعم في توليد دخل مستدام للأسرة.

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الاجتماعي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
5	الإرشاد الأسري والدعم النفسي	4.02	0.77	مرتفع	3
6	الحد من العزلة الاجتماعية	3.96	0.81	مرتفع	4
7	مراعاة الكرامة والخصوصية	4.18	0.72	مرتفع	1
8	البرامج التعليمية والصحية	4.10	0.75	مرتفع	2
	المتوسط العام	4.07	0.76	مرتفع	

بلغ المتوسط العام للبعد الاجتماعي 4.07 بانحراف معياري 0.76، وهي درجة مرتفعة، مما يعكس اتفاق أفراد العينة على أهمية الدور الاجتماعي لمشاريع دعم الزكاة. وقد جاءت فقرة مراعاة كرامة الأسر وخصوصيتها في المرتبة الأولى بمتوسط 4.18، وهو ما يدل على أن الحفاظ على البعد الإنساني في تقديم الدعم يمثل عاملاً مهماً في نجاح هذه المشاريع.

جدول (12): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد الإداري/المؤسسي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
---------------	--------	--------------------	----------------------	------------------	---------

9	العدالة والشفافية في الاستهداف	4.05	0.79	مرتفع	3
10	المتابعة والتقييم الدوري	4.12	0.74	مرتفع	2
11	سهولة الإجراءات والخدمات الرقمية	3.98	0.82	مرتفع	4
12	التنسيق بين الجهات المعنية	4.16	0.71	مرتفع	1
	المتوسط العام	4.08	0.77	مرتفع	

تشير النتائج إلى أن المتوسط العام للبعد الإداري/المؤسسي بلغ 4.08 بانحراف معياري 0.77، مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن الإجراءات الإدارية والمؤسسية لمشاريع الدعم تتسم بدرجة جيدة من الكفاءة. كما تصدرت فقرة التنسيق بين الجهات المختلفة هذا البعد بمتوسط 4.16، وهو ما يعكس أهمية التكامل المؤسسي في تعظيم أثر الخدمات المقدمة.

جدول (13): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات البعد التنموي

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
13	بناء القدرات الذاتية والمهارات	4.21	0.70	مرتفع جدًا	2
14	تعزيز ثقافة الادخار والتخطيط المالي	4.24	0.68	مرتفع جدًا	1
15	خطط الانتقال إلى الاكتفاء الذاتي	4.07	0.77	مرتفع	4
16	دعم التعليم المستمر والتطوير المعرفي	4.15	0.73	مرتفع	3

المتوسط العام	4.17	0.72	مرتفع
---------------	------	------	-------

يبين الجدول أن المتوسط العام للبعد التنموي بلغ 4.17 بانحراف معياري 0.72، وهي درجة مرتفعة، مما يشير إلى إدراك الأسر المستفيدة لأهمية البعد التنموي في تحسين أوضاعها المستقبلية. وقد جاءت فقرة تعزيز ثقافة الادخار والتخطيط المالي في المرتبة الأولى بمتوسط 4.24، بما يبرز أهمية هذا الجانب في تحقيق الاستقرار والاستدامة على المدى البعيد.

جدول (14): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد المتغير المستقل ككل

الترتيب	درجة الموافقة	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	البعد
2	مرتفع	0.73	4.15	البعد الاقتصادي
4	مرتفع	0.76	4.07	البعد الاجتماعي
3	مرتفع	0.77	4.08	البعد الإداري/المؤسسي
1	مرتفع	0.72	4.17	البعد التنموي
	مرتفع	0.75	4.12	المتوسط العام الكلي

تشير النتائج إلى أن المتوسط العام الكلي للمتغير المستقل بلغ 4.12 بانحراف معياري 0.75، وهي درجة مرتفعة، مما يعني أن أفراد العينة يتفقون بدرجة كبيرة على أن مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة مطوّرة بصورة تعزز قدرتها على تحقيق الأثر المنشود. كما جاء البعد التنموي في المرتبة الأولى، يليه البعد الاقتصادي، بما يؤكد أهمية التمكين طويل الأجل إلى جانب الدعم الاقتصادي المباشر.

الإحصاء الوصفي للمتغير التابع: الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

جدول (15): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستدامة المالية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
17	ارتفاع مستوى الدخل الشهري	4.03	0.79	مرتفع	4
18	امتلاك مصدر دخل مستقل ومستدام	4.17	0.72	مرتفع	2
19	تحسن القدرة على الادخار	4.11	0.74	مرتفع	3
20	امتلاك أصول إنتاجية	4.20	0.71	مرتفع جدًا	1
21	تراجع الاعتماد على المساعدات	4.01	0.80	مرتفع	5
	المتوسط العام	4.10	0.75	مرتفع	

بلغ المتوسط العام للاستدامة المالية 4.10 بانحراف معياري 0.75، وهي درجة مرتفعة، ما يدل على أن الأسر المستفيدة ترى أن مشاريع الدعم أسهمت في تحسين أوضاعها المالية بدرجة واضحة. كما جاءت فقرة امتلاك أصول إنتاجية في المرتبة الأولى بمتوسط 4.20، مما يشير إلى أن بناء أصول مدرة للدخل يُعد من أهم مظاهر الاستدامة المالية لدى الأسر.

جدول (16): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الاستدامة الاجتماعية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
---------------	--------	--------------------	----------------------	------------------	---------

22	تعزيز التماسك والاستقرار الأسري	4.18	0.71	مرتفع	2
23	زيادة المشاركة المجتمعية	4.05	0.78	مرتفع	5
24	تحسن الوصول للخدمات التعليمية والصحية	4.14	0.74	مرتفع	3
25	زيادة الشعور بالكرامة والثقة بالنفس	4.21	0.70	مرتفع جدًا	1
26	الرضا العام عن الحياة الاجتماعية	4.11	0.76	مرتفع	4
	المتوسط العام	4.14	0.74	مرتفع	

تشير النتائج إلى أن المتوسط العام للاستدامة الاجتماعية بلغ 4.14 بانحراف معياري 0.74، وهي درجة مرتفعة، مما يدل على أن الأسر المستفيدة تشعر بتحسن ملحوظ في أوضاعها الاجتماعية نتيجة برامج الدعم. وقد جاءت فقرة الشعور بالكرامة والثقة بالنفس في المرتبة الأولى بمتوسط 4.21، وهو ما يؤكد أهمية البعد الإنساني والاجتماعي في تقييم نجاح البرامج الزكوية.

جدول (17): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع ككل

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	الترتيب
الاستدامة المالية	4.10	0.75	مرتفع	2
الاستدامة الاجتماعية	4.14	0.74	مرتفع	1
المتوسط العام الكلي	4.12	0.75	مرتفع	

يتضح أن المتوسط العام الكلي للمتغير التابع بلغ 4.12 بانحراف معياري 0.75، مما يدل على أن أفراد العينة يرون أن مشاريع دعم الزكاة أسهمت بدرجة مرتفعة في تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية لأسرهم. كما جاءت الاستدامة الاجتماعية في المرتبة الأولى بفارق طفيف عن الاستدامة المالية، وهو ما يعكس شمول أثر هذه المشاريع على الجوانب المعيشية والاجتماعية معاً.

5.4 اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج

التحقق من الفرضية الرئيسية

تنص الفرضية الرئيسية على أنه: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها المختلفة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد الإداري/المؤسسي، والبعد التنموي) على تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر بالملكة العربية السعودية.

وللتحقق من هذه الفرضية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد بهدف قياس أثر أبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة باعتبارها متغيرات مستقلة على الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر باعتبارها متغيراً تابعاً.

جدول (18): نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر أبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة على الاستدامة المالية والاجتماعية

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار B	قيمة T	مستوى الدلالة Sig.
Constant المقدار الثابت	0.486	3.024	0.003
البعد الاقتصادي	0.341	5.812	0.000
البعد الاجتماعي	0.219	3.947	0.000
البعد الإداري/المؤسسي	0.184	3.205	0.001
البعد التنموي	0.297	5.166	0.000

معامل التحديد $R^2 = 0.728$

معامل الارتباط $R = 0.853$

القيمة الاحتمالية $\text{Sig.} = 0.000$

قيمة $F = 126.374$

تشير نتائج تحليل الانحدار المتعدد إلى وجود أثر دال إحصائيًا لأبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة على الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر. فقد بلغ معامل التحديد R^2 قيمة 0.728، وهي نسبة مرتفعة تعني أن 72.8% من التباين في الاستدامة المالية والاجتماعية يمكن تفسيره من خلال الأبعاد الأربعة مجتمعة. كما بلغ معامل الارتباط المتعدد R قيمة 0.853، وهو ما يدل على وجود علاقة قوية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

أما على مستوى الأبعاد الفرعية، فقد تبين أن البعد الاقتصادي كان الأكثر تأثيرًا حيث بلغ معامل الانحدار له 0.341 وقيمة T بلغت 5.812 عند مستوى دلالة 0.000، يليه البعد التنموي بمعامل انحدار 0.297، ثم البعد الاجتماعي بمعامل 0.219، ثم البعد الإداري/المؤسسي بمعامل 0.184. وتدل هذه النتائج على أن تطوير الجوانب الاقتصادية والتنموية في مشاريع دعم الزكاة يؤدي الدور الأكبر في رفع مستوى الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر. وبناءً على ذلك، تُقبل الفرضية الرئيسية للدراسة.

- الفرضية الفرعية الأولى يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الاقتصادي على تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة.

جدول (19): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد الاقتصادي على الاستدامة المالية والاجتماعية

المتغير التابع	r	R^2	df	F المحسوبة	Sig. F	المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	T	Sig. t
الاستدامة المالية والاجتماعية	0.741	0.549	1	466.218	0.000	البعد الاقتصادي	0.684	0.032	21.592	0.000

أظهرت النتائج وجود أثر دال إحصائيًا للبعد الاقتصادي على الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر، حيث بلغ معامل الارتباط 0.741، وهو ما يعكس علاقة موجبة قوية نسبيًا بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد 0.549، ما يعني أن البعد الاقتصادي يفسر 54.9% من التباين في الاستدامة المالية والاجتماعية. وبلغت قيمة F المحسوبة 466.218 عند مستوى دلالة 0.000، وهو ما يؤكد معنوية النموذج. أما معامل التأثير B فقد بلغ 0.684 بقيمة T بلغت 21.592، وهي دالة إحصائيًا، الأمر الذي يشير إلى أن تعزيز البعد الاقتصادي في مشاريع الزكاة يؤدي إلى تحسن ملموس في استدامة الأسر. وعليه، تُقبل الفرضية الفرعية الأولى.

- الفرضية الفرعية الثانية يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الاجتماعي على تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة.

جدول (20): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد الاجتماعي على الاستدامة المالية والاجتماعية

المتغير التابع	r	R ²	df	F المحسوبة	Sig. F	المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	T	Sig. t
الاستدامة المالية والاجتماعية	0.687	0.472	1	341.947	0.000	البعد الاجتماعي	0.611	0.033	18.492	0.000

توضح النتائج أن البعد الاجتماعي يرتبط بالاستدامة المالية والاجتماعية بعلاقة موجبة ذات دلالة إحصائية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.687، وهو ما يدل على علاقة جيدة بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد 0.472، بما يعني أن هذا البعد يفسر 47.2% من التباين في المتغير التابع. وقد بلغت قيمة F المحسوبة 341.947 عند مستوى دلالة 0.000، بينما بلغ معامل الانحدار 0.611 وقيمة T بلغت 18.492، وهي قيم دالة إحصائيًا. وهذا يدل على أن تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، والحفاظ على الكرامة الإنسانية، وتعزيز الاندماج المجتمعي، تمثل عناصر مؤثرة بوضوح في تحقيق الاستدامة للأسر المستفيدة. وعليه، تُقبل الفرضية الفرعية الثانية.

- الفرضية الفرعية الثالثة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للبعد الإداري/المؤسسي على تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة.

جدول (21): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد الإداري/المؤسسي على الاستدامة المالية والاجتماعية

المتغير التابع	r	R ²	df	F	Sig. F	المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	T	Sig. t
الاستدامة المالية والاجتماعية	0.654	0.428	1	286.103	0.000	البعد الإداري/المؤسسي	0.573	0.034	16.914	0.000

أظهرت النتائج وجود أثر دال إحصائيًا للبعد الإداري/المؤسسي على الاستدامة المالية والاجتماعية، حيث بلغ معامل الارتباط 0.654، وهو ما يشير إلى وجود علاقة موجبة واضحة بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد 0.428، ما يدل على أن البعد الإداري/المؤسسي يفسر 42.8% من التباين في المتغير التابع. وقد بلغت قيمة F المحسوبة 286.103 بدلالة إحصائية 0.000، فيما بلغ معامل الانحدار 0.573 وقيمة T بلغت 16.914، وهي دالة إحصائية. وتؤكد هذه النتائج أن العدالة في الاستهداف، وفعالية المتابعة والتقييم، وسهولة الإجراءات، والتنسيق بين الجهات، كلها عناصر ترفع من كفاءة الدعم وتزيد من أثره المستدام. وعليه، تُقبل الفرضية الفرعية الثالثة.

- الفرضية الفرعية الرابعة يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للبعد التنموي على تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر المستفيدة.

جدول (22): تحليل الانحدار الخطي البسيط لقياس أثر البعد التنموي على الاستدامة المالية والاجتماعية

المتغير التابع	r	R ²	df	F	Sig. F	المتغير المستقل	B	الخطأ المعياري	T	Sig. t
----------------	---	----------------	----	---	--------	-----------------	---	----------------	---	--------

0.000	20.636	0.032	0.662	البعد التموي	0.000	425.836	1	0.527	0.726	الاستدامة المالية والاجتماعية
-------	--------	-------	-------	-----------------	-------	---------	---	-------	-------	-------------------------------------

تشير النتائج إلى وجود أثر دال إحصائيًا للبعد التنموي على الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر، حيث بلغ معامل الارتباط 0.726، وهو ما يعكس علاقة موجبة قوية نسبيًا بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد 0.527، ما يعني أن البعد التنموي يفسر 52.7% من التباين في الاستدامة المالية والاجتماعية. وبلغت قيمة F المحسوبة 425.836 بدلالة 0.000، بينما بلغ معامل الانحدار 0.662 وقيمة T بلغت 20.636، وهي قيم دالة إحصائيًا. وتدل هذه النتائج على أن بناء القدرات الذاتية، وتعزيز ثقافة الادخار، ووضع خطط للانتقال إلى الاكتفاء الذاتي، تمثل محركات أساسية للاستدامة طويلة الأجل لدى الأسر المستفيدة. وعليه، تُقبل الفرضية الفرعية الرابعة.

6.4 الخاتمة

خلص هذا الفصل إلى عرض نتائج التحليل الإحصائي للبيانات الميدانية المتعلقة بموضوع الدراسة، بدءًا من توصيف عينة الدراسة، مرورًا بالتحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها، ثم تحليل استجابات أفراد العينة على متغيرات الدراسة، وصولًا إلى اختبار الفرضيات الرئيسية والفرعية. وقد أظهرت النتائج أن جميع أبعاد تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة تؤثر تأثيرًا موجبًا ودالًا إحصائيًا في تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر.

كما بينت النتائج أن البعدين الاقتصادي والتنموي كانا الأكثر تأثيرًا في تفسير الاستدامة، وهو ما يعكس أهمية انتقال برامج الزكاة من مجرد تقديم المساعدة الآنية إلى التمكين الاقتصادي والتنموي طويل المدى. كذلك أظهرت النتائج أهمية البعدين الاجتماعي والإداري/المؤسسي في دعم استقرار الأسرة وتحسين جودة الخدمات المقدمة لها. وتمثل هذه النتائج أساسًا مهمًا لصياغة التوصيات والاستنتاجات التي سيتناولها الفصل التالي.

الفصل الخامس : حدود
البحث والتوصيات
والاستنتاجات

1.5 حدود الدراسة والدراسات المستقبلية

تحدد نتائج هذه الدراسة بعدد من الحدود التي ينبغي مراعاتها عند تفسير النتائج. فمن حيث الحدود الموضوعية، اقتصرَت الدراسة على بحث أثر تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية/المؤسسية والتنمية في تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر، دون تناول متغيرات أخرى قد تكون ذات صلة، مثل البيئة التنظيمية الأوسع أو الأوضاع الاقتصادية العامة أو الخصائص الفردية للمستفيدين بوصفها متغيرات وسيطة.

أما من حيث الحدود البشرية، فقد اقتصرَت الدراسة على الأسر المستفيدة من مشاريع دعم الزكاة، بما يجعل النتائج مرتبطة بخصائص هذه الفئة وطبيعة تجربتها مع برامج الدعم. ومن حيث الحدود المكانية، طُبقت الدراسة في المملكة العربية السعودية، ولذلك فإن تعميم النتائج على مجتمعات أخرى يجب أن يتم بحذر مع مراعاة الفروق الاجتماعية والمؤسسية. كما أن الحدود الزمنية للدراسة ارتبطت بفترة تطبيق الاستبانة وجمع البيانات.

وفي ضوء ذلك، يمكن أن تتجه الدراسات المستقبلية إلى تناول متغيرات وسيطة أو معدلة، مثل المستوى التعليمي، أو مدة الاستفادة، أو نوع برامج الدعم، أو مقارنة أثر المشاريع الزكوية بين مناطق مختلفة، أو دراسة الفروق بين الجهات الزكوية الرسمية والأهلية، أو استخدام مناهج نوعية ومقابلات متعمقة لفهم تجارب الأسر بصورة أكثر تفصيلاً.

2.5 توصيات الدراسة

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات الآتية:

- تعزيز البعد الاقتصادي في مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة من خلال التوسع في برامج التمويل الأصغر والمشاريع الإنتاجية المنزلية .
- زيادة الاهتمام ببرامج التدريب والتأهيل المهني وربطها باحتياجات سوق العمل بما يرفع القدرة الكسبية للأسر المستفيدة .

- دعم الجانب الاجتماعي من خلال توفير الإرشاد الأسري والنفسي، وتعزيز اندماج الأسر في المجتمع المحلي .
- تحسين الكفاءة الإدارية والمؤسسية لمشاريع الدعم عبر تبسيط الإجراءات وتطوير أنظمة المتابعة والتقييم الدوري .
- توسيع نطاق التنسيق بين الجهات الزكوية والخيرية والحكومية لمنع ازدواجية الخدمات وتحسين كفاءة الاستهداف .
- التركيز على البعد التنموي من خلال بناء القدرات وتعزيز الادخار والتخطيط المالي لدى الأسر المستفيدة .
- وضع خطط مرحلية واضحة لنقل الأسر من الاعتماد على المساعدات إلى الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي .
- تطوير مؤشرات قياس أداء دورية لقياس الأثر الحقيقي للمشاريع الزكوية على الاستدامة المالية والاجتماعية .
- تعزيز استخدام التحول الرقمي وقواعد البيانات في عمليات التقديم والمتابعة والتقييم وقياس المخرجات .
- توجيه جزء أكبر من أموال الزكاة نحو المشاريع المستدامة ذات الأثر الطويل بدلاً من الاقتصر على المساعدات الاستهلاكية المؤقتة .

3.5 الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى أثر تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها المختلفة على تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر في المملكة العربية السعودية. وقد أظهرت النتائج أن هذه المشاريع تسهم بدرجة مرتفعة في تحسين الأوضاع المعيشية والاجتماعية للأسر، وأن أثرها يصبح أكثر وضوحاً عندما تتكامل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والتنموية في إطار واحد.

كما كشفت الدراسة أن التحول من النموذج الإغاثي التقليدي إلى النموذج التنموي التمكيني يمثل مدخلاً أساسياً لتحقيق أثر طويل الأمد لأموال الزكاة، بحيث لا يقتصر الدعم

على سد الحاجة الآنية، بل يمتد إلى بناء القدرة الذاتية للأسرة وتحسين فرصها في الاستقرار والاستقلال. ومن ثم، فإن تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة يمثل أداة فعالة لتحقيق الاستدامة المالية والاجتماعية وتعظيم الأثر التنموي للزكاة في المجتمع.

Abstract

This study aimed to examine the impact of developing support projects for families benefiting from zakat across four dimensions: the economic dimension, the social dimension, the administrative/institutional dimension, and the developmental dimension, on enhancing the financial and social sustainability of beneficiary families in the Kingdom of Saudi Arabia. The study adopted the descriptive–analytical approach due to its suitability for the nature and objectives of the research. A questionnaire was used as the main instrument for data collection. The study population consisted of families benefiting from zakat support projects. The minimum required sample size was 384 respondents. To account for non–response, 450 questionnaires were distributed; 421 were returned, and 37 were excluded due to incomplete data or illogical response patterns. Thus, the final valid sample consisted of 384 questionnaires, with an effective response rate of 85.3%. The findings revealed that the level of development of zakat–based family support projects was high, and the level of financial and social sustainability among beneficiary families was also high. The results further showed a statistically significant effect of the combined dimensions of project development on enhancing financial and social sustainability, with the economic and developmental dimensions emerging as the most influential. The study recommended expanding productive projects, strengthening training and qualification programs, improving monitoring and evaluation systems, increasing coordination among relevant entities, and shifting from temporary relief support toward sustainable developmental empowerment.

Keywords: Zakat, beneficiary family support, financial sustainability, social sustainability, developmental dimension, Saudi Arabia.

قائمة المراجع

المراجع العربية

- تاج الدين، هبة الله محمد عامر. (2024). الاستدامة المالية وفرضية العجز المزدوج: دراسة تحليلية نظرية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، مج15، ع4، 1103 - 1128. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1551447>
- جاسم، أحمد عبدالكريم، و إبراهيم، مصطفى أمجد. (2023). حوكمة النفقات العامة والاستدامة المالية: دراسة تحليلية في العراق للمدة "2015-2021". مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج19، ع61، 466 - 482. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1378067>
- حسين، فيحياء حسن، و عبدالوهاب، عبدالرحمن. (2021). دور المشروعات النسوية في التنمية الريفية في السودان. مجلة القلزم للدراسات الجغرافية والبيئية، ع5، 7 - 42. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1165480>
- الخطيب، نهى عبدالمحسن علي، و المالكي، ولاء يحيى جابر. (2021). المشروعات الصغيرة القائمة على الفنون التشكيلية وأثرها على الكفاءة الإنتاجية للأسر المنتجة في منطقة جازان. مجلة القراءة والمعرفة، ع234، 165 - 198. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1125670>
- الزبيدي، حيدر حمودي علي، و نعيم، محمد عبدالسادة. (2022). أبعاد المالية السلوكية في الاستدامة المالية. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، مج18، ع3، 745 - 766. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1403071>
- الشمري، عبد العزيز بن علي. (2020). أثر برامج الزكاة في تحسين المستوى المعيشي للأسر المستفيدة: دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للزكاة والدخل بالسعودية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1096211>

□ الشمري، عبد العزيز بن علي. (2020). أثر برامج الزكاة في تحسين المستوى المعيشي للأسر المستفيدة: دراسة تطبيقية على الهيئة العامة للزكاة والدخل بالسعودية (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1096211>

□ الصبيحي، إبراهيم بن محمد. (2025). الأسر المنتجة في المجتمع السعودي بين الإنجازات والتحديات في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030: دراسة تحليلية. مجلة الخدمة الاجتماعية، ع84، ج1، 199 - 231. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1608914>

□ الغامدي، منى بنت عبد الله. (2022). الزكاة كأداة للتمكين الاقتصادي للأسر محدودة الدخل في المملكة العربية السعودية. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 30(4)، 211-240. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1304258>

□ الكاتب، صفاء محمد عبدالمعطي. (2022). دور التأمين الأصغر في دعم المشروعات الصغيرة. مجلة رماح للبحوث والدراسات، ع70، 23 - 34. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1320181>

□ كردى، إبراهيم على. (2025). تأثير بعض المؤشرات المالية في الاستدامة المالية: دراسة تطبيقية لعدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج21، ع69، 201 - 214. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1579612>

□ كردى، إبراهيم على. (2025). تأثير بعض المؤشرات المالية في الاستدامة المالية: دراسة تطبيقية لعدد من المصارف التجارية العراقية الخاصة. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مج21، ع69، 201 - 214. مسترجع من

<http://search.mandumah.com/Record/1579612>

المراجع الأجنبية

- Akotia, J., & Awuzie, B. (2025). Evaluating social sustainability factor prioritisation in sustainable urban regeneration projects: The case of UK construction industry. *Construction Economics and Building*, 25(1), 4–24.
- Alqahtani, A., & Hamdan, A. (2024). Zakah as a Social Responsibility for Small and Medium Enterprises in Saudi Arabia. *International Journal of Social Science Research and Review*, 4(2), 55–71. Retrieved from <https://srrjournals.com/ijssr/sites/default/files/IJSRR-2024-0022.pdf>
- Enciso-Alfaro, S. Y., & García-Sánchez, I. M. (2023). Corporate governance and environmental sustainability: Addressing the dual theme from a bibliometric approach. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 30(3), 1025–1041.
- Friesen, A., Mihai, A., Butera, G., Horn, E., Palmer, S., & Lieber, J. (2020). Using family projects to promote meaningful home–school partnerships in inclusive preschool classrooms. *Young Exceptional Children*, 23(2), 87–99.
- Gallien, M., Hassan, A., & Latif, R. (2024). Zakat, Non–State Welfare Provision and Redistribution in Times of Crisis: Evidence from the Covid–19 Pandemic. *Studies in Comparative International Development*, 59(3), 245–268. <https://doi.org/10.1007/s12116-024-09447-x>

- Hamdan Alghamdi, A. K., & McGregor, S. L. (2023). Family financial literacy and national development: A family social institution perspective. *International Journal of Home Economics*, 16(2), 97–108.
- Harahap, B., Risfandy, T., & Futri, I. N. (2023). Islamic law, Islamic finance, and sustainable development goals: A systematic literature review. *Sustainability*, 15(8), 6626.
- Machado, L., Bilo, C., & Beazley, R. (2018). The Role of Zakat in the Provision of Social Protection: A Comparison between Jordan, Palestine and Sudan. International Policy Centre for Inclusive Growth (IPC-IG). Retrieved from <https://repositorio.ipea.gov.br/bitstreams/73227401-2985-452b-ad98-bb309e84c6dd/download>
- McConkey, R., Allen, S., Mlambo, C., Kambarami, P., & Martin, K. (2024). Creating family-centred support for children with developmental disabilities in Africa: Examples of local community interventions. *International Journal of Environmental Research and Public Health*, 21(7), 925
- Osabohien, R., Mabinuori, O., Uche, E., Obiekwe, C. J., Badmu, D. A., Adekunle, K. J., ... & Adeleke, O. K. (2025). Financial inclusion and the sustainability of family businesses: Impacts on household livelihoods. *Journal of Ecohumanism*, 4(1).
- Perry, W. (2020). Social sustainability and the argan boom as green development in Morocco. *World Development Perspectives*, 20, 100238.

- Rasool, M. (2020). Enhancing Household Well-being through Zakat Assistance: Evidence from Selangor, Malaysia. *International Journal of Zakat and Philanthropy Research*, 2(3), 44–60. Retrieved from <https://ijazbaznas.com/index.php/journal/article/download/213/86>
- Sawmar, N. M., & Mohammad, M. O. (2019). Governance of Formal Zakat Institution in Saudi Arabia: Issues and Challenges to Improving Zakat Payers' Compliance. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 10(4), 487–503. Retrieved from https://www.researchgate.net/publication/342428900_Governance_of_Formal_Zakat_institution_in_Saudi_Arabia
- Shahid, M., Sulub, Y. A., Mohtesham, M. M. J., & Abdullah, M. (2024). Analyzing the commonalities between Islamic social finance and sustainable development goals. *International Journal of Ethics and Systems*, 40(2), 381–394.

الملاحق

استمارة استبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

السيدة الكريمة / السيد الكريم — حفظكم الله

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يقوم الباحث بإجراء دراسة علمية بعنوان "أثر تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من الزكاة بأبعادها (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، البعد الإداري/المؤسسي، والبعد التنموي) على تعزيز الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر بالمملكة العربية السعودية.

ونظرًا لكونكم من الأسر المستفيدة من مشاريع ال دعم المقدمة من جهات الزكاة، فإن آراءكم وتجاربكم تمثل ركيزة أساسية لنجاح هذه الدراسة والوصول إلى نتائج علمية دقيقة تسهم في تطوير هذه المشاريع وتحسين جودتها. لذا نأمل منكم التكرم بقراءة فقرات الاستبانة بعناية والإجابة عنها بكل صدق وموضوعية، علمًا بأنه لا توجد إجابة صحيحة وأخرى خاطئة، فالمطلوب هو رأيكم الشخصي فحسب.

ونُحيطكم علمًا بالآتي:

- جميع البيانات المقدمة ستُعامل بسريّة تامة ولن تُستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.
- لا يُطلب منكم ذكر الاسم أو أي معلومات تكشف عن هويّتكم.
- يُرجى الإجابة عن جميع الفقرات دون استثناء، لأنّ ترك أي فقرة يُؤثر على صلاحية الاستبانة.
- يُرجى وضع علامة (✓) في الخانة التي تُعبّر عن درجة موافقتكم.

شاكرين لكم حُسن تعاونكم، وجزاكم الله خيرًا.

□ القسم الأول: البيانات الديموغرافية

يُرجى وضع علامة (✓) أمام الخيار المناسب:

الجنس:

() أنثى	() ذكر
----------	---------

العمر:

() أقل من 25 سنة	() من 25 إلى 35 سنة	() من 35 إلى 45 سنة	() من 45 إلى 55 سنة	() 55 سنة فأكثر
-------------------	----------------------	----------------------	----------------------	------------------

المستوى التعليمي:

() غير متعلّم	() ابتدائي	() متوسط	() ثانوي	() جامعي فأعلى
----------------	-------------	-----------	-----------	-----------------

الحالة الاجتماعية:

() أعزب/عزباء	() متزوج/ة	() مطلّق/ة	() أرمل/ة
----------------	-------------	-------------	------------

عدد أفراد الأسرة:

() أقل من 3 أفراد	() من 3 إلى 5 أفراد	() من 6 إلى 8 أفراد	() أكثر من 8 أفراد
--------------------	----------------------	----------------------	---------------------

مدة الاستفادة من برامج دعم الزكاة:

() أقل من سنة	() من سنة إلى أقل من 3 سنوات	() من 3 إلى أقل من 5 سنوات	() 5 سنوات فأكثر
----------------	-------------------------------	-----------------------------	-------------------

□ القسم الثاني: المتغير المستقل — تطوير مشاريع دعم الأسر المستفيدة من
الزكاة

المحور الأول: البُعد الاقتصادي

الرقم	الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
1	تُوفّر مشاريع دعم الزكاة فرصًا تمويلية ملائمة (قروض حسنة / تمويل أصغر) تُمكن الأسرة من إنشاء مشاريع إنتاجية صغيرة تُدرّ دخلًا مستمرًا.					
2	تُقدّم مشاريع دعم الزكاة برامج تدريب مهني وتأهيل وظيفي تتناسب مع احتياجات سوق العمل وتُسهم في رفع القدرة الكسبية لأفراد الأسرة.					
3	تُسهم مشاريع دعم الزكاة في ربط أفراد الأسرة المستفيدة بفرص عمل حقيقية ومستدامة من خلال شراكات فعّالة مع القطاع الخاص وجهات التوظيف.					

					تدعم مشاريع الزكاة المشاريع الإنتاجية المنزلية والأسرية (كالحرف اليدوية والمشاريع الغذائية) وتوفّر لها قنوات تسويقية تضمن استمراريّتها وربحيّتها.	4
--	--	--	--	--	--	---

المحور الثاني: البُعد الاجتماعي

الرقم	الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
5	تُقدّم مشاريع دعم الزكاة خدمات إرشاد أسري ودعم نفسي تُسهم في تعزيز التماسك الأسري والحدّ من المشكلات الاجتماعية داخل الأسرة.					
6	تُسهم مشاريع دعم الزكاة في الحدّ من العزلة الاجتماعية للأسر المستفيدة وتُيسّر اندماجها في المجتمع المحليّ من خلال الأنشطة الجماعية والمجتمعية.					
7	تُراعي مشاريع دعم الزكاة كرامة الأسر المستفيدة وتحفظ					

					خصوصيتها أثناء تقديم الخدمات، مما يُعزّز ثقتها بنفسها وتقبلها للدعم المقدم.	
					تُوفّر مشاريع دعم الزكاة برامج تعليمية وصحية لأفراد الأسرة (كمحو الأمية والتوعية الصحية) تُسهم في تحسين جودة حياتهم الاجتماعية.	8

المحور الثالث: البُعد الإداري / المؤسسي

الرقم	الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
9	تتّسم إجراءات استهداف المستفيدين واختيارهم بالعدالة والشفافية، وتستند إلى معايير واضحة ومعلنة تضمن وصول الدعم لمستحقّيه الفعليين.					
10	تتوفّر أنظمة متابعة وتقييم دورية وفعّالة تقيس أثر المشاريع المقدّمة على أوضاع الأسر المستفيدة وتُسهم في تطويرها بشكل مستمر.					

					تتسم الخدمات الإدارية المقدّمة بالسهولة واليسر من حيث إجراءات التقديم والمتابعة، مع توظيف فعال للتقنية والمنصات الرقمية في تقديم الخدمات.	11
					يوجد تنسيق وتكامل فعال بين الجهات المختلفة المعنية بدعم الأسر (الجمعيات الخيرية، والضممان الاجتماعي، والجهات الحكومية) مما يمنع الازدواجية ويُعزّز كفاءة الخدمات.	12

المحور الرابع: البُعد التنموي

الرقم	الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
13	تتضمّن مشاريع دعم الزكاة برامج لبناء القدرات الذاتية وتطوير المهارات الحياتية والقيادية لأفراد الأسرة بما يُمكنهم من إدارة شؤونهم باستقلالية.					
14	تُعزّز مشاريع دعم الزكاة ثقافة الادّخار والتخطيط المالي لدى					

					الأسر المستفيدة من خلال برامج التنقيف المالي والإرشاد الاقتصادي.	
					تتبنى مشاريع دعم الزكاة خططاً واضحة للانتقال التدريجي بالأسرة من حالة الاعتماد على الدعم إلى حالة الاكتفاء الذاتي وفق جدول زمني محدد.	15
					تدعم مشاريع الزكاة التعليم المستمر والتطوير المعرفي لأفراد الأسرة (كالتعليم الجامعي، والدورات التخصصية) بوصفه استثماراً طويل الأمد في رأس المال البشري للأسرة.	16

□ القسم الثالث: المتغير التابع — الاستدامة المالية والاجتماعية للأسر

أولاً: الاستدامة المالية (الفقرات 17-21)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
17	ارتفع مستوى الدخل الشهري لأسرتي بشكل ملحوظ ومستمر منذ استفادتها من مشاريع دعم الزكاة، بحيث أصبح يُغطي					

					جزءًا كبيرًا من الاحتياجات الأساسية.	
					أصبحت أسرتي تمتلك مصدر دخل مستقلاً ومستداماً (مشروع خاص / وظيفة ثابتة) يُقلّل من اعتمادها على المساعدات والإعانات الخارجية.	18
					تحسّنت قدرة أسرتي على الادّخار وتكوين احتياطي مالي يُمكنها من مواجهة الأزمات والنفقات الطارئة دون الحاجة إلى الاستدانة.	19
					أصبحت أسرتي تمتلك أصولاً إنتاجية (معدّات / أدوات / بضائع) تُدرّ عائداً مالياً يُسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى البعيد.	20
					تراجعت حاجة أسرتي للاعتماد على أموال الزكاة والمساعدات الخيرية بشكل تدريجي ولملموس مقارنة بوضعها قبل الاستفادة من مشاريع الدعم.	21

ثانيًا: الاستدامة الاجتماعية (الفقرات 22-26)

الرقم	الفقرة	موافق بشدة (5)	موافق (4)	محايد (3)	غير موافق (2)	غير موافق بشدة (1)
22	تعزيز التماسك والاستقرار داخل أسرتي منذ الاستقادة من مشاريع دعم الزكاة، وتراجعت حدة التوترات والمشكلات الأسرية المرتبطة بالضغط المالي.					
23	أصبح أفراد أسرتي أكثر مشاركة وفاعلية في الأنشطة المجتمعية والتطوعية، وتعزيزت علاقاتهم الاجتماعية مع محيطهم المجتمعي.					
24	تحسن مستوى الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية لأفراد أسرتي بشكل ملموس، مما انعكس إيجابيًا على صحتهم وتحصيلهم الدراسي.					
25	ازداد شعور أفراد أسرتي بالكرامة والثقة بالنفس والاستقلالية، وتراجع لديهم الشعور بالحاجة أو الوصمة					

					الاجتماعية المرتبطة بتلقي المساعدات.	
					يشعر أفراد أسرتي برضا عام عن مستوى حياتهم الاجتماعية حالياً، ولديهم نظرة تفاؤلية نحو مستقبلهم وقدرتهم على تحقيق مستوى معيشي أفضل.	26

Midocean University



College of Management

Department/Major: Business Administration

**Developing Projects to Support Families
Beneficiary of Zakat to Ensure Financial and
Social Sustainability in the Kingdom**

Student Name:

Abdulrahman Farhan Al-Harbi

232002173

Supervisor:

Dr. Abdulrahim Nader

Faculty Member – College of Management –

Midocean University

Academic Year:

2026-1447